مسائل الجمع
٢٥ ـ مسألة [تنوينُ المقابلة](*)

التَّنوينُ في «مسلمات» وبابه ليس بتنوينِ الصَّرف، بل هو تنوينُ المقابلةِ، ومعنى ذلك أنَّ التنوين هنا نظير النُّون في مسلمون.

وقالَ الرَّبعيُّ(١): هو تنوينُ الصَّرف.

وحُجَّةُ القولِ الأَوَّلِ: أنَّ هذا التَّنوين يَثبُتُ في المعرفةِ المؤنَّثة، فلم يكن تَنوين الصرف، كالنون في «خِلَفْنَةَ»(٢) و«عِرَفْنَةَ»(٣)، والدَّليلُ على أنَّها

(*) المسألة في: المقتضب: ٣/٣٣١، وهمع الهوامع: ٢/٨٠، والبيان في غريب إعراب القرآن: لابن الأنباري: ١/١٤٨، والمرتجل: ١٠، والجنى الدَّاني للمرادي: ١٤٥ وغير ذلك ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف.

(١) الرَّبعي (٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ). أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي، عالم بالعربية أصله من شيراز واشتهر وتوفي ببغداد، وهو من تلاميذ أبي علي الفارسي، شرح مختصر الجرمي، وله كتاب البديع، وشرح إيضاح الفارسي، والتنبيه على خطأ ابن جنّي في شرح شعر المتنبّي، وغيرها أخباره في نزهة الألباء: ٤١٤، وإنباه الرواة: ٢/٢٩٧، ومعجم الأدباء: ٥/٢٨٣.

(٢) (خِلَفنة): قال الأزهري في التهذيب: ٧/٤٠٢: رجل فيه خِلَفنة إذا كان مخالفاً وما أدري أي خالفه هو.

(٣) (عرضنة): قال الجَوهري في الصِّحاح: ٣/١٠٨٥ (عرض): تقول نظرت إلى فُلانٍ عِرَضْنَة أي بمؤخّر عيني.

تَثبت في المعرفةِ المؤنَّثة قوله تعالى[1]: ﴿فإذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ فأثبت التَّنوين مع التَّعريف والتأنيث، وكذلك قولهم[2]: «هذه عرفاتٌ مُباركاً فيها»، فنَصبوا عنها الحال، وهي لا تَنتصبُ عن النكرةِ، وتأنيثها ظاهرٌ، وأمَّا تعريفها فظاهرٌ أيضاً، فإنّ الألفَ واللاَّمَ لا يدخلان عليها، فلا يُقال: «العرفاتُ»، وإذا ثَبَتَ هذان الوَصفان لم يكن التَّنوينُ دلالة الصّرف، لأنَّه إنَّما يكون كذلك في النَّكرة. فإن قيل: لا يصحُّ القياس على «خِلَفْنَةٍ» لأنَّ النُّونَ هنا في حَشو الكلمةِ، وأنَّها تَثبتُ في كلِّ حالٍ، والتَّنوينُ في «مسلمات» لَيستْ كذلك، وأمَّا ثُبوتها في «عرفاتٍ» ونَحوها، فهي زائدةٌ لا للصَّرف، ولا للمُقابلة، كما زيدت في قول الشاعر[3]:

سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ اَلسَّلاَمُ

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٩٨. وعرفات مشعر من مشاعر الحجّ معروف.

(٢) حكاها سيبويه عن العرب في الكتاب: ٢٦٨/١.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأوسي الأنصاري المعروف بـ (الأحوص). البيت في ديوانه: ١٨٨ من قصيدة أولها:

أأن نادى هَديلاً ذات فَلجٍ مع الأشرَاف في فَنَن حَمام

و«مطرٌ» المذكور في البيت هو زوج أخت زوجة الأحوص، وكان قبيحاً دميماً، قال الشاعر القصيدة في هجائه، انظر مقدِّمة القصيدة في الديوان، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٩٤/١، والبيت في كتاب سيبويه: ٣١٣/١، وشرح أبياته لابن السِّيرافي: ٢٠/٢، ٤٠، والمقتضب: ١٤/٤، ٢٢٤، والمجالس: ٩٢، وأمالي الزجّاجي: ٨١، والمحتسب: ٩٣/٢، وابن الشجري: ٣٤١/١، والإنصاف: ٣١١، والخزانة: ٢٩٤/١، ١٥٠/٢ ط هارون، والعيني: ١٠٨/١، والهمع: ٨٠/٢، والجنى الداني: ١٤٩، والمغني: ٣٧٩، وشواهده: ٧٦٦، وغير ذلك.

يستشهد النحاة بهذا البيت على تنوين المنادى ضرورة، وساقه المؤلف للتنظير به فقط؛ لأنَّه أراد إثبات زيادة التنوين في عرفات بدليل تنوين «مطر» ضرورة، وهذا على رأي المعترض لا على رأي المؤلف.

فالتنوين هنا زائدٌ، والكلمةُ مبنيَّةٌ على الضمِّ، وعلى هذا يُخَرَّجُ نَصبُ الحالِ عنها، لأنَّها معرفةٌ، والتَّنوين زائدٌ.

فالجوابُ[1]: أنَّ قياسَ التنوين هنا على نون «خِلَفْنَةٍ» صحيحٌ، وذلك أنَّ التنوين نون، وقد ثبت ها هنا لا للصرف، فكذلك التَّنوين في «مُسلمات»، وقولهم: «هي زائدةٌ لا للصرف ها هنا» فلا يستقيم؛ لأنَّ التنوينَ مطّردٌ في هذا الجمعِ، وزيادةُ التَّنوين في «يا مَطَرُ» غير مطّرد، لأنَّ «مَطَرُ» مبنيّ على الضمّ، والمبني لا يُنوّن وإنَّما اضطرّ الشاعر إلى الزِّيادة، وهذا من مواضعِ الشِّعر، على أنَّ يونسَ[2] نَصَبَ «يا مَطَراً»، على الأصلِ وجعله[3] تَنوين الصَّرفِ.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّه تنوين يسقط بالألف واللَّام وبالوقف، فكان ثبوته علامة للصّرف، كالاسم المفرد، وبهذا يبطل كونُه مقابلاً للنّون في «مسلمون»، فإنّ تِلك النَّون لا تسقطُ[4] في الألفِ واللَّام، ولا في الوَقْفِ.

والجوابُ: أنَّ التَّنوين هنا رَسيلُ النُّون في «مسلمون»، لما ذكرنا من الدَّلِيلِ عليه، من ثبوتِها في المَعرفة المؤنَّثة، والمقابل لشيء مُشَبّه به ولا يلزمُ في المُشَبّه بالشيءِ أن تَجري أحكامُ المشبّه به على المشبّه بل[1]

---

(١) في الأصل: والجواب.

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ ـ ١٨٧ هـ). من متقدِّمي النحويين أبو عبد الرحمن تلميذ أبي عمرو والأخفش الأكبر مولده في «جُبَّل» قرية على دجلة، بين بغداد وواسط، جمع النَّوادر واللُّغة والأمثال، ونقل السُّيوطي في المزهر عن نوادره، انظر ترجمته في نزهة الألباء: ٥٩، ومعجم الأدباء: ٧/ ٣١٠، طبقات الزبيدي: ٤٨، ومراتب النحويين: ٢١.

(٣) كلمة «جعله» غير واضحة في الأصل.

(٤) «في» ساقطة من الأصل.

(٥) من هنا إلى آخر المسألة تقدَّمت الورقة إلى ورقة (٢) فما بعدها.

قد يفارقه في أَحكامٍ أُخَر ألا ترى أنَّ ما لا ينصرف مشبّه بالفعل[1] [بـ] وصف يجمع بينهما، ولا يلزم من ذلك ثُبوت أحكام الفعل كلّها في ما لا يَنصرف، بل هو مخصوصٌ بحكمٍ يقومُ الدَّليلُ عليه، فمن ها هُنا [حُذِفَ][1] التَّنوين بالأَلف واللَّام والوَقف هُنا، ولم يُحذف بِهما [في][1] «مسلمون»، وكانَ الوجهُ في ذلك أنَّ المؤنَّثَ فرعٌ على المُذَكَّر، وقد ثَبَتَتْ فيه المُساواة في أَنَّ لَفظ الجَرِّ والنَّصبِ، واحدٌ، كما في قولِكَ: «رأيتُ المسلمين» و«مررتُ بالمسلمين» فلمَّا كان محمولاً عليه[2] في التَّسوية بين النَّصب والجرِّ كان محمولاً عليه في النُّون.

وقد قيلَ: إنَّ التَّنوين في «مسلماتٍ» عوضٌ من الفَتحةِ فإنَّ هذا الاسمَ كان يستحقُّ الحركة بالفتحِ في النَّصبِ، فلمَّا تَعَذَّر ذلك لما ذكرنا من إلحاقه بمُسلمين، عُوِّضَ من الحركة التنوين، والتَّنوينُ يجوزُ أن يكونَ عِوَضاً من الحركةِ، كما في التَّثنية والجَمع، ومن ها هُنَا حُذِفَ بالألف واللَّام والوَقف؛ لأنَّ تعويضَه من حركةٍ واحدةٍ خفيفة لا يَقتضي له ثُبُوته بكلِّ [حالٍ][2] والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) كلمات غير واضحة لتآكل أطراف الورقة.

٢٦ ـ مسألة [جمع المذكّر الذي فيه تاء التأنيث](*)

إذا جَمَعتَ الاسمَ المؤنَّث بالتاء الموضوع للمذكَّر نحو رجل سُمّي طلحةَ جمعته بالألف والتاء، كحالة قبل التَّسمية، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون(١).

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ ذلك، وزادَ ابنُ كَيْسان(٢) فقال تُفتحُ عَينُه أيضاً

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٢٠، وكذلك ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٤٠ ـ ٤٤ المسألة رقم: ٤ وعنوانها هناك: «هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكَّر السالم»؟. واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٤ في فصل الأسماء.

المسألة في: الكتاب: ١٨١/٢، والمقتضب: ١٨٨/٢، والأصول: ٤٤٣/٢، وابن يعيش: ٤٧/١.

(١) هذا هو مذهب البصريين، قال ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الَّذي آخره تاء التأنيث إذا سمّيت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلاَّ أنَّه يفتح اللاَّم فيقول: الطلحون ـ بالفتح ـ كما قالوا أرضون، حملاً على أرضات، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك.

(٢) ابن كيسان: (ـ ٢٩٩ هـ): أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ النحو عن المبرِّد وثعلب معاً في بغداد، ألَّف اختلاف نحو الكوفيين والبصريين، وآراء النحاة متضاربة فيه فهو عند ابن الأنباري خلط ولم يضبط وعند الفارسي أنحى من=

نحو طَلَحون، وحجّة الأولين من ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنَّه لم يُسمع من العَرب ذلك، ولو كانَ جائزاً لسُمِعَ ولو على الشُّذوذِ والنُّدرَةِ.

والثَّاني: أنَّ تاءَ التَّأنيثِ من حكمِ الألفاظِ، والواو والنُّون من علاماتِ [الألفاظ][1] أيضاً، فلو جُمع بالواو والنُّون لتَناقض، لأنَّ تذكيرَ اللَّفظ ضِدُّ تأنيثه.

والثَّالِثُ: أنَّهم أَجازوا جَمعَه بالألف والتَّاءِ وقالوا[2]:

* . . . . . طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ *

ولو جازَ بالواو والنُّون لوجبَ ولم يجزْ غيرُه اعتباراً بالمعنى وهو

= الشيخين (المبرِّد وثعلب)، أخباره في نزهة الألباء: ٣٠١، تاريخ بغداد: ٣٢٥/١، ومعجم الأدباء: ٢٨٠/٦، وطبقات الزبيدي: ١٥٣.

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) هذا بقيَّة بيت لعبدالله بن قيس الرقيّات، في رثاء طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وكان طلحة هذا أجود أهل البصرة في زمانه، ذهبت عينه في (سمرقند) ولّاه يزيد بن مسلمة على (سجستان) ومات فيها والياً وكان ابن قيس يمدحه ولمَّا مات رثاه بقصيدة أولها:

رحم اللَّه أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وترجمته في المجبر لابن حبيب: ١٥٦، والمعارف: ٢٢٨، والشعور في العور للصفدي مخطوطة بالمدينة رقم: ١٢٨ تاريخ، وخزانة الأدب: ٣٩٤/٣، ٤٩٥، ويسمَّى طلحة بن عبد الله الصحابي المشهور بطلحة الجود، وطلحة الفيَّاض وطلحة الخير، وطلحة الطلحات. طبقات ابن سعد: ١٥٢/٣، والمعارف: ٢٢٨، أمَّا سبب تسمية الأول بطلحة الطلحات، وسبب إضافة الشاعر إلى الرقيَّات فتجده، مفصَّلاً في شرح ابن يعيش للمفصَّل: ٤٧/١ ـ ٤٨، أمَّا البيت فتجده في الإنصاف: ٤١، وشرح المفصَّل: ٤٧/١، وهمع الهوامع: ١٢٧/٢، والمقتضب: ١٨٨/٢، وفيه (نظر الله) وديوانه: ٢٠.

التَّذكير، واحتجَّ الآخرون[1] بأنَّه لفظٌ فيه علامةُ تأنيثٍ سُمِّي به مذكَّراً يَعقلُ فجمعَ بالواوِ والنُّون، كالَّذي آخره أَلف التَّأنيث نحو مُوسى وعِيسى فإنَّك تقولُ في جَمعه مُوْسَونَ وعِيْسَونَ فكانَتْ العِلَّةُ[2] في ذلك أنَّ العِبرَةَ فيه بالمَعْنى، والمَعنى على التَّذكير، فَوَجَبَ أن يذكّر بعلامة التذكير وهو الواو والنُّون كما في الألف ويتأيّد ذلك[2] بشيئين:

أحدُهما: أنَّ الألفَ أدلُّ على التأنيثِ وألزمُ من [التاء][2]، أَلا ترى أنَّ التاء تدخل لا لتأنيث المعنى بل للمبالغة نحو رواية ونسّابة والأَلفُ لا تدخل إلَّا للتأنيث، فإذا جَازَ إبطال [دلالتها][2] على التأنيث في الجمع كانت التاء أولى بذلك.

والثاني: أنَّ تاء التأنيث قد يُقَدَّرُ إسقاطها ويكسَّر الاسم على حكم المذكَّر كقولهم[2]:

* وعُقبَةُ الأَعقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ[3]*

---

(١) قال ابن الأنباري: أمَّا الكُوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنَّه في التقدير جمع طلح لأنَّ الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر:

* وعقبة الأعقاب في الشَّهر الأصمّ *

فكسر على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء على تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون، والذي يدلُّ على صحَّة مذهبنا أنَّا أجمعنا على أنَّك لو سمّيت رجلاً بحمراء أو (حبلى) لجمعته بالواو والنون... إلخ، الإنصاف: ٤٠.

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٣) البيت في الإنصاف: ٤٠ دون نسبة، والأصم: هو شهر رَجَب، قالَ الفرَّاء في كتابه الأيام واللَّيالي والشُّهور: ١٩، ومن العرب من يسمّي رجباً الأصمَّ... وأنشد:

يـا رُبَّ ذي خـالٍ وذي عمّ عَمَمْ قد ذاقَ كأسَ الموتِ في الشَّهر الأَصَمّ

وانظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ١/٢٨١، ٢٨٢.

والأعقاب ليس بتكسير العقبة، ولكنَّه حذف التَّاء فصار عُقْباً [كقفلٍ][1] كما حذفت في جمع التأنيث نحو طلحات.

أمَّا ابن كيسان[5]: فقال: تفتح عين الكلمة تنبيهاً على أنَّ الاسم مغيَّر، منقول إلى المذكَّر، كما غيَّروا في أرضون.

والجوابُ: أمَّا قولُهم: «العِبرةُ في هذا البابِ بالمعنى، فيجبُ أن يُؤتى بعلامةِ التَّذكيرِ»، قُلنا: ليس كذلك، بل العِبرة فيه باللَّفظ، أَلا ترى أنَّهم جَمعوا طَلحة على طَلَحات، والعِلَّةُ في ذلك أنَّ الواوَ والتاء لفظان فَيَجبُ أن يكونا علامتين لما هو لَفظٌ، ولفظُ طلحة مؤنَّثٌ، فلا تُجعل علامته الواو التي هي من علاماتِ المذكَّر، ألا تَرى أنَّك لو سمّيت امرأةً بـ «جَعْفَرٍ» لم تَجمعها بالواوِ والنون، بل بالألفِ والتاءِ، اعتباراً بالمعنى، لمَّا لم تَكُن هُناك علامةُ التأنيثِ، فإذا كانت فيه علامةٌ وَجَبَ أن تُراعى فلا تُبدّل بعلامةٍ أُخرى، وأمَّا موسى وعيسى فإنَّما جَازَ جَمعه بالواوِ والنُّون لِوَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أنَّ الألفَ لازمةٌ موضوعةٌ مع الاسم من أوَّل وضعه، فجرتْ مَجرى بقيَّةِ حروفه.

الثاني: أنَّها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنَّث، بل تبدّل نحو

= وقال ابنُ دِحْيَةَ في العَلَم المَشهور في فضائل الأيَّام والشُّهور: ورقة: ١٥٥ عند ذكر رَجَبٍ: وله ثمانية عشر اسماً أحدُها: رَجَبٌ... والثاني: الأصمُّ: لأنَّه ما كان يسمع فيه قَعْقَعَةَ السِّلاح لتعطيلهم الحرب فيه.

(١) بعد كلمة (قفل) تصحيح على هامش الورقة لكن تعذَّرت قراءته لعدم ظهوره في الصورة.

(٢) تقدّم التعريف به ورأيه هذا في الإنصاف: ٤١.

صحراوات[1] فإذا كانت كذلك جاز ألَّا يعتبر بدلالتها على التَّأنيث، بل يَغلِبُ فيها حُكم اللَّازم، بخلافِ تاء التأنيث فإنَّها غيرُ لازمةٍ، فغَلب فيها حكمُ العلامة.

وأمَّا «عُقبة الأَعقاب»، فلا يعرَّجُ عليه، لأنَّه من الشُّذوذِ، ولأنَّ جمعَ التَّكسيرِ كثيرُ الاختلافِ وهو غير مُنضبطٍ، بخلافِ التَّصحيحِ، لأنَّه مضبوطٌ.

وأمَّا أَرضون وبابه فالواوُ فيه ليستْ علامَة للتَّذكيرِ، بل زيدت تعويضاً من المحذوفِ وهو تاءُ التأنيث، أو عوضاً من حذفِ لامِ الكلمةِ جَبْراً للوَهن الحاصِل بالحذفِ، والواوُ والنُّون في مسألتنا علامة مَحضةٌ فلا تَثبت فيما علامتُه التَّاءُ آخرها [واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ].

(١) كان الأنسب أن يمثِّل بكلمة فيها تاء التأنيث المقصورة... لتناسب كلمتي «موسى وعيسى» أمَّا صحراوات فإنَّها جمع صحراء بألف التأنيث الممدودة كما هو معلوم.

obeikandl.com

٢٧ ـ مسألة [رافع المبتدأ](*)

المُبتدأُ يرتفعُ بالابتداءِ، والابتداءُ كونه أوَّلًا مقتضياً ثانياً(١).

وقالَ بعضُهم يرتفعُ بتعريتِهِ من العَوامِلِ اللَّفظيَّة(٢).

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب اللّباب: ورقة: ٢١، وشرح اللّمع: ورقة: ٤٢، وشرح الإيضاح: ورقة: ٣٤، ٣٥، كما أوردها ابن الأنباري في الإنصاف: ٤٤ ـ ٥١، وهي المسألة رقم: ٥ وقد دمجها ابن الأنباري هي والمسألة التي بعدها في «رافع الخبر» فجعلهما في مسألة واحدة وعنوانها هناك: «القول في رافع المبتدأ أو الخبر» واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٥ في فصل الاسم والمسألة في الكتاب: ١/٧، والمقتضب: ٢/٤٩، ٤/١٢، ١٢٦، وأصول ابن السرّاج: ١/٦٢، والإيضاح للفارسي: ٤٩، والخصائص: ٢/٣٨٥، والمرتجل: ١١٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ١/٨٣، ٨٤، وأسرار العربية: ٦٧، ابن عقيل: ١/١٨٩، والأشموني: ١/٢٥٤، والتَّصريح: ١/١٨٩، والصبّان: ١/١٨٦.

(١) قال المؤلف في اللّباب: ورقة: ٢١: «وهذا هو القول المحقّق وإليه ذهب جمهور البصريين».

أورد الإمام ابن النّحاس الحلبيّ في التعليقة على المقرّب: ورقة: ٢٤، ٢٥ اختلاف النَّحويين في الابتداء العامل في المبتدأ ما هو؟ وذكر أقوال العلماء في ذلك بالتفصيل.

(٢) قال ابن الخشَّاب في المرتجل: ١١٤: «وجموع هذه الصفات هو الابتداء» وقد نسب المؤلف الرأي الثاني إلى المبرّد في اللّباب: ورقة: ٢١، وقال المبرّد في المقتضب: ٤/١٢٦: «فأمَّا رفع المبتدأ فالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل وغيره».

وقال آخرون: يرتفعُ بما في النَّفس من معنى الإخبار[1].

وقالَ آخرون: يرتفعُ بإسنادِ الخَبرِ إليه.

وللكوفيين مَذهبان:

أحدهما: يَرتفعُ المبتدأ بالخبرِ والخبرُ بالمبتدأ ويُسمّونهما المترافعين.

والمذهب الثاني: أنَّه يرتفع بالعائدِ من الخبرِ[2].

والدَّليلُ على المذهبِ الأولِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الابتداء معنى يختصُّ بالاسم فكان عاملاً كالفعلِ بيان أنَّه معنى، أنَّ معنى الابتداء ما ذكرنا من كونه أولاً مقتضياً ثانياً ـ وهذا وصف وجودي ـ واللَّفظ إنَّما عَمِلَ لاختصاصِه فيجبُ أن يعملَ المعنى لاختِصاصه أيضاً.

---

(١) نسبه المؤلف في اللّباب: ورقة: ٢١ إلى الزجّاج، وهو في شرح المفصّل: ١/ ٨٥.

(٢) لم يذكره ابن الأنباري في مسألة «العامل في المبتدأ والخبر» وذكره السّيوطي في الهمع: ١/ ٩ وقال السيوطي: «ووافق الكوفيين ابن جني وأبو حيان».
ذكر ابن النَّحاس في تعليقته على المقرّب ورقة: ٢٤ رأي الكوفيين في عامل الرَّفع في المبتدأ فقال: أكثر الناس عن مذهبهم، وكذا ذكر في كتب الخلاف عنهم، ونقل ابن الدَّهان ـ رحمه اللَّه ـ في شرح الإيضاح ما حكايته: وقال الفرَّاء رحمه اللَّه: قال الكسائي ـ رحمه اللَّه ـ إذا ابتدأت اسماً بعده اسم كمّله رفعت كلّ واحد منهما بصاحبه، كقولك: أخوك قائم، وإن كان بعده فعل أو يفعل رفعته بما عاد من ذكره لا بفعل ويفعل، وإنَّما منع من أن يرفع بفعل ويفعل لأنَّهما مشغولان بما فيه من نيّة الكناية والأفعال تجري بعدها على جهة العود تقول: أخواك قاما وإخوتك قاموا رفعت الأسماء بما عاد عليها من النيّة، قال: فقلت له: فهل تجيز أن تقول عبداللَّه قام أبوه فترفع الأوَّل بما عاد من ذكره وترفع الأب بقام ويقوم؟ قال: نعم، وأجيز أن أرفع الأول بكل ما يعود من ذكره وإن كان خفظاً أو نصباً.

والوجهُ الثاني: أنّ كونَ الاسمِ أولاً مسنداً إليه، أصلٌ في الجملة فوجبَ أن يكون مرفوعاً بذلك، كالفاعل، فإنَّه ارتَفَعَ بالفعلِ لهذين الوصفين.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ المبتدأ معمولٌ وكلُّ معمولٍ [له][1] من عاملٍ والعاملُ لا يخلو من أن يكونَ الابتداء كما ذكرنا أو واحداً ممَّا ذُكِرَ من المذاهب، وكلُّها ما عدا الأوَّل باطِلٌ.

أمَّا ما في النَّفسِ من مَعنى الإسنادِ فهو مَعنى الابتداء كما ذَكرنا، وأمَّا نفسُ إسنادِ الخبرِ فغيرُ عاملٍ، لأنَّ حكم العامِلِ أن يكونَ قبلَ المعمولِ، وحكم الخبرِ أن يكونَ بعدَ المبتدأ، فهما يَتَنافيان[2].

وأمَّا التَّعرِّي من العوامِلِ فإنَّه غيرُ عاملٍ، لأنَّ ذلك عَدَمٌ، والعدمُ لا يَعمَلُ.

فإن قالوا: نحن لا نَجعله عاملاً، بل هو إمارةٌ على العامِل، قيلَ: يلزمُ من ذلك أن يكونَ العاملُ موجوداً مدلولاً عليه، فإن أرادوا بذلك أن تَعرِّيه من العوامل إمارةٌ على الابتداء فهو ما ذكرناه[3]، فإنَّه لا يَتَعَرَّى منها إلَّا وهو أوَّلٌ مُقتضٍ لثانٍ، فالتَّعرِّي شَرطٌ يُحقِّق الابتداء الذي هو العامِلُ، كالحَياةِ فإنَّها شَرطٌ لِتُحقّق العِلم، ولَيست العلَّةَ في وُجودِ العِلْمِ.

وأمَّا رَفعُ كلِّ واحدٍ منهما بالآخرِ، فلا يَصحُّ لوَجهين[4]:

---

(١) كلمة «له» ساقطة من الأصل.

(٢) لعلَّه هنا يشير إلى رأي ابن جنّي الذي وافق الكوفيين في أنَّ العامل في المبتدأ هو الخبر، وإن خالفهم في العامل في الخبر كما سيأتي.

(٣) الواقع أنَّ الرأيين ملتقيان، لأنَّ التعرِّي هنا هو الابتداء.

(٤) هذا هو الرد على حجَّة الكوفيين وكان الأجدر أن يعرف لنا حجَّة الكوفيين أولاً ثمَّ يرد عليها، لذلك نراه يكرر الردَّ عليهم بعد عرض حجَّتهم كما سيأتي بعد قليل.

أحدُهما: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد يكون جامداً والجامدُ لا يعملُ إذ لا معنى فيه يَتَأَثَّرُ به المعمول.

والثَّاني: أنّ المُبتدأ لو كانَ مرفوعاً بالخبرِ لَوَجَبَ أن يكونَ فاعلاً، إذا كان الخبرُ فعلاً، والفاعلُ لا يكونُ قَبلَ الفعلِ، وأمَّا ارتفاعُه بالعائِد فلا يَصِحُّ لثلاثة أوجه:

أحدُها: أنَّ العائدَ لا يعملُ في الظَّرف ولا في الحالِ، مع أنَّ العامِلَ فيهما قد يكونُ معنى ضعيفاً، فألَّا يعملُ هنا أَولى.

والثاني: أنَّه يُفضي إلى عَملِ ما في الصِّلةِ قبلَ الموصولِ، وذلك باطلٌ ألا تَرى أنَّ الفِعل لو كان في ذلك المَوضع لم يَعمل فالضَّميرُ أولى.

والثالثُ: أنَّ العائدَ لو رُفع للزمَ الرَّفعُ في قولك: «زيداً ضَربته» ولمَّا جازَ أن يعملَ فيه المحذوف ويلغي العائد، دلَّ على أنَّه ليس بعاملٍ، وإذا بَطلت هذه المَذاهبُ، تعيَّن ما ذهبنا إليه.

فإن قيلَ: لو كانَ الابتداءُ عاملاً لَطُرِدَ في كلِّ اسمٍ مبدوء به وليس كذلك ألا ترَى أنَّك لو قلتَ زيداً ضربتُ لم يرتفع بالابتداء، قلنا: ليس هذا معنى الابتداء الذي ذَكرنا، بل معناهُ الابتداء المقتَضي ما يُسند إليه، ولو كان معنى الابتداء ما ذكروا لَوجب أن يكونَ الفِعلُ والحرفُ المبدوءُ بهما مرفوعين، وليسَ كذلك، لأنَّ ذلك لا يَقتضي ما [يسند][1] إلى المبدوء به بخلاف الابتداء على ما ذكرنا.

أمَّا حُجَّة الكوفيين فقد قالوا: إنَّ كلَّ واحدٍ من الابتداءِ والخبرِ لا يَستغني عن صاحِبه، فوجبَ أن يكونَ عاملاً فيه لتأثُّره به في المعنى، لأنَّ المُؤثِّرَ في المعنى يؤثِّرُ في اللَّفظِ، وَيَدُلُّ على ذلك أدواتُ الشَّرط فإنَّها

(١) غير واضحة في الأصل.

تَجْزُم الفعلَ وذلك الفِعل يَنصبها كقولِهِ تعالى[1]: ﴿أيّاً ما تَدْعوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ﴾ فـ«أيّاً» منصوبٌ بتدعو وتَدعو مجزومٌ بأيٍّ وكذلك قولِه[2]: ـ ﴿فأينما تُولُّوا فثمَّ وَجْهُ اللَّه﴾ و﴿أَيْنَما تَكُونوا يُدْرِكْكُمْ المَوْتُ﴾[3] ولا يَلزمُ على ما ذكرنا الفِعل والفَاعل، فإنّ كلَّ واحدٍ منهما لا يَستغني عن الآخرِ، ومع هذا فالفعلُ لا يرتفعُ بالاسمِ لأنَّا نَقولُ: الفِعلُ غيرُ عاملٍ لعمل الاسم فيه، بخلافِ المُبتدأ والخبرِ.

فالجوابُ[4] عمَّا ذكروه: أنَّ عملَ كلِّ واحدٍ منهما في صاحبه تأثيرٌ فيه والمؤثِّرُ يجبُ أن يكونَ أقوى من المؤثَّر فيه وذلك مستحيلٌ هنا لأنَّ اشتراكهما في التأثير يدلُّ على استوائهما في القُوَّة فيمتنع تأثير أحدِها في الآخر، وليست الجُملةُ مُختلفةً حتَّى تكونَ من باب الجِهتين، وخرَّج على هذا أدواتُ الشَّرط فإنّ الجهةَ هُناك مختلفةٌ وبَيانُه من وجهين:

أحدهما: أنَّ «أيّاً» وأخواتها نائبةٌ عن حرفِ الشَّرطِ فهي تَعمل بِحكمِ النِّيابةِ ويُعملُ فيها بحكمِ الأَصالةِ.

الثاني: أنَّ عملَ الفعلِ في أداةِ الشَّرط النَّصبُ وعملَ الأداةِ فيه الجَزمُ وهما مُختلفان فالنَّصبُ حكمُ المفعولِ والجزمُ هو حكمُ الفعلِ، فالمعمولُ والعاملُ والعملُ مختلفات، بخلافِ المبتدأ والخبرِ فإنَّهما اسمان مَرفوعان لا وَجه فيهما سِوى ذلك. واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة الإسراء: آية: ١١٠.
(٢) سورة البقرة: آية: ١١٥.
(٣) سورة النساء: آية: ٧٨.
(٤) في الأصل: والجواب.

٢٨ ـ مسألة [رافع الخبر](*)

خبرُ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء عندَ ابن السرّاجِ وجماعة(١).
وقالَ أَبو علي وابنُ جنّي(٢) يرتفعُ بالمبتدأ.

(*) راجع ثبت التخريجات في المسألة السابقة.

(١) هو رأي الأخفش والرمّاني كما في همع الهوامع.
وأمَّا ابن السرّاج فيقول في كتاب الأصول: ٦٣/١ «والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا، ومحمَّد نبينا... وهذا مخالف لما نقل عنه أبو البقاء هنا ولعلَّه رأي آخر لابن السراج.

(٢) ابن جنّي (٣٣٠ تقريباً ـ ٣٩٢ هـ) عثمان بن جنّي الأزدي بالولاء أبو الفتح. مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد لازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللُّغة والنحو، عاصر المتنبِّي وجمع شعره وشرحه واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها «الخصائص» و«المحتسب» و«اللّمع» و«سر صناعة الإعراب» و«المنصف» وغير ذلك.
أخباره في نزهة الألبّاء: ٤٠٦، تاريخ بغداد: ٣١١/١١، معجم الأدباء: ١٥/٥، ورأي ابن جنّي في الخصائص: ٣٨٥/٢ قال: وبعد فليس في الدُّنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده وإنَّما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعاً فلم يتقدَّم الخبر عليهما معاً وإنَّما تقدَّم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض. وهذا مخالف لما نسبه إليه المؤلف ولكن المشهور عن أبي الفتح في كتب النحو هو ما أثبته المؤلف انظر شرح الرضي: ٨٧/١، وكلام ابن جنّي في الخصائص مخالف لما رواه السيوطي في همع الهوامع: ٩/٢ ط الكويت وربّما أنَّ ما أثبته المؤلف ورد في بعض مؤلفات ابن جنّي.

obeikandl.com

وقالَ آخرون: يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأ[1].

وقالَ الفرَّاءُ: يرتفعُ بالمبتدأ[2] وقد تَقَدَّمَ ذكره[3].

وحجَّةُ الأولين: أنَّ الابتداء يَقتضي اسمين وقد عَمِلَ في أحدِهما فيعملُ في الآخرِ، كـ «كان» و[إنَّ][4] فإن قيلَ الابتداءُ مَعنى ضَعيفٌ فلم يقوَ على العمل في شَيئين أَلا تَرى أنَّ «لا» تَعملُ في الاسمِ ولا تعملُ في الخبرِ وكذلك «إنَّ» في قولِ الفرَّاء، فكذلك ها هُنا.

والجوابُ أنَّ الابتداءَ عاملٌ يضعفُ عن العاملِ اللَّفظيّ، وهذا لا يَمنع من العملِ في اسمين، لأنَّ عِلَّة العملِ هو الاقتضاءُ، والاقتضاءُ في الابتداء كاقتضاءِ «كانَ» و «إنَّ» يَدُلُّ عليه أنَّ «كانَ» و «إنَّ» أَضعفُ من الفِعل المُتعدّي وقد عَملا في اسمين كما عَمِلَ «ضَرَبَ» في الفاعِلِ والمَفعول.

فإن قيل لو جرى المعنى مجرى اللَّفظِ لعملَ في الظُّروفِ والأحَوالِ كما يعملُ اللَّفظُ وأنت لو قلتَ: «زيدٌ قائمٌ خلفكَ» لم يعمل الابتداء في الظَّرف، قيلَ عنه جوابان:

أحدُهما: أن العاملَ في الظَّرف هناك أَقوى من الابتداءِ، وهو اسمُ الفاعلِ أو الفعلِ، فلا حاجةَ إلى عمل الابتداء.

والثَّاني: أنَّ الابتداء لا يَقتضي الظَّرف والحالُ مخصوصةٌ، فإنَّ جميع الأفعالِ وما يشتَقُّ منها يَقتضي الظُّروف، فلا اختصاصَ بالابتداءِ، بخلافِ

---

(١) المقتضب: ٢/٤٩، ٤/٩٢، ١٢٦، وقال ابن يعيش: وهذا القول عليه كثير من البصريين.

(٢) نسبه ابن الأنباري إلى عموم الكوفيين، وكذلك فعل ابن يعيش والسيوطي.

(٣) تقدَّم ذكره في المسألة السابقة «مسألة العامل في المبتدأ».

(٤) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

الخَبرِ فإنَّ له اختِصاصاً بالابتداء، إذْ لا ابتداءَ إلَّا وله مبتدأ، ولا مبتدأ إلَّا وله خبرٌ مخصوصٌ.

وجوابٌ آخر: وهو أنَّ الابتداء أضعفُ اللَّفظِ فيفارقُ اللَّفظ فيما ذَكروا ويُوافقه في العمل في الاسمين كـ«كان» و «إنَّ» فإنَّهما يَعملان في الاسمين ولا يَعملان في الظُّروف.

واحتجَّ القائلون[1] بأنَّ المُبتدأ هو العامِلُ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ المبتدأ لفظٌ هو أحدُ جزأى الجُملة، فعَمِلَ فيما يُلازِمُهُ كالفعلِ مع الفاعِلِ، وإنَّما قُلنا ذلك لأنَّ اللَّفظَ أقوَى من المَعنى، ولأنَّ الابتداء، يَقتضي المُبتدأ، والمُبتدأُ يَقتضي الخَبر، فأضيفَ العملُ إلى أَقرب المُقتضيين وَأقواهما.

والوَجْهُ الثَّاني: أنَّ معنى الابتداء يَبطلُ بدخول العامِلِ على المبتدأ، والمُبتدأُ لا يبطلُ معناه بذلك، ألا تَرى أنَّ قولَكَ كانَ زيدٌ قائماً قد بَطَلَ فيه معنى الابتداء بـ«كان» وكذلك «إنَّ» ومعنى المبتدأ لا يبطلُ لأنَّ المبتدأ هو المُخبر عنه وما لا يَبطل أَولى بالعملِ[2].

واحتَجَّ الآخرون بأنَّ الابتداءَ ضَعيفٌ وكذلك المُبتدأ فإذا اجتمَعَا صارَ العامِلُ قويّاً، كما أنَّ «إنَّ» الشَّرطيَّة تَعمل في فعل الشَّرط ثُمّ يَعملان في الجَزاء[3].

والجوابُ أمَّا عن عملِ المبتدأ فلا يَصحّ لوجهين:

---

(١) رأي الفارسي وابن جنّي والكوفيين كما تقدَّم.

(٢) لم يعلِّق بشيء على رأي الفارسي وابن جنّي ولكنَّه أبطله حينما ردَّ على القائلين بأنَّ العامل الابتداء والمبتدأ معاً كما سيأتي. كما أنَّ المؤلف لم يعرض لرأي الفرَّاء لأنَّه يبطل ببطلان رأي الفارسي وابن جنّي.

(٣) كما يرى أكثر البصريين.

أحدُهما: أنَّ المبتدأ اسمٌ جامدٌ ليس فيه معنى الفعل، والجوامدُ لا تعملُ بخلاف الابتداء فإنَّا قد ذكرنا شبهه بالفعل، وقولهم: هو أحدُ جزأي الجُملة لا يَقتضي العَمل، فإنَّ الفاعلَ أحدُ جزأَي الجُملة ولا يَعملُ في الجزءِ الآخر.

الوجهُ الثاني: أنَّ المبتدأ لو كانَ عاملاً لم يَبطل عَمله لدخولِ عاملٍ آخر عليه، ومن المَعلوم البَيِّن أنَّ «كانَ» و«إنَّ» يعملان في الخَبر عند أبي عَلِيٍّ مع اشتراك الجَميع في اللَّفظِ، قوله:

«المبتدأ يَقتضي الخَبر» قلنا: إنَّما اقتضاه بواسطةِ اقتضاءِ الابتداء لَهما، فالأصلُ هو الابتداء الذي أَحدثَ للمبتدأ اقتضاء الخَبر ومثاله في الحِسِّيات أنَّ النارَ تُوصل الحَرارة إلى ما في القدرِ ولكن بواسطةِ القدرِ لا أنَّ القدرَ هي المنضجةُ.

كقولهم: «معنى المبتدأ يبقَى بعد بطلانِ الابتداء»، ليس كذلك لأنَّ معنى الابتداء هو اقتضاءُ الاسم المبتدأ للخبر وهذا باقٍ بعدَ «كان» و«إنَّ» وإنَّما لم يَعمل لوجود ما هو أقوى منه، ثُمَّ ولو قدَّرنا بطلانَ معنى الابتداءِ للزمَ منه بُطلان معنى المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ لم يكنْ مبتدأً إلَّا لوجودِ معنى الابتداء، وإذا زالَ المُوجِبُ، زالَ الموجَبُ.

وأمَّا قولُ الآخرين: «إنَّه قَويَ أحدُهما بالآخر» فليس[1] كذلك، لأنَّ المبتدأ لا يصلُحُ للعملِ فلا يَصلُحُ أن يقوّى به العامِلُ وأمَّا «إنْ» الشَّرطيَّة فيأتي الكلامُ عليها في موضِعها[2] إن شاء الله تَعالى واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) في الأصل: ليس لذلك.

(٢) لم يتحدَّث عنها فيما وجدنا من الكتاب وربّما كان في الجزء المفقود منه.

٢٩ ـ مسألة [العاملُ في الاسمِ المَرفوع بعدَ الظَّرف والجارِ والمَجرورَ](*)

إذا لم يَعتمد الظرفُ وحرفُ الجَرِّ(١) على شيءٍ قبلَه لم يَعمل في الاسمِ الذي بعدَه، بل يكونُ الاسمُ مبتدأ والظَّرفُ خبراً مُقدماً، وفيه ضَمير كما لو كانَ مؤخراً في اللفظ.

وقالَ أبو الحَسن الأخفش والكُوفيُّون: يرتفعُ الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضميرٍ لعملهما في الظَّاهر.

وحجَّة الأولين من ستةِ أوجه:

أحدُها: أنَّ الظَّرف جامدٌ فلم يَعملْ كسائرِ الجَوامد.

والثّاني: أنَّه لو كان عاملاً عملَ الفعل لما عَمِلَ فيه عاملٌ آخر وتخطَّاه

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٥، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥١: ٥٥ وهي المسألة رقم: (٦) وعنوانها هناك: مسألة في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (؟) في فصل الاسم وانظر شرح الرضي: ١: ٩٤، والمغني: ٤٩٤، ٤٩٥، وهمع الهوامع: ٢: ١٠٧ والتصريح: ١: ١٩٨، والصبان: ١: ١٩٣.

(١) يريد (الجار والمجرور) وكأنَّه أراد أن يقول (حرف الجر مع مجروره) فاكتفى بالجزء الأول فقط كما هي عادة بعض النحويين في هذا الموضع بالذات لكن الشيء المتفق عليه بين الجميع أنَّ المقصود هو عمل (الجار والمجرور) عمل الفعل، وليس المقصود هو عمل حرف الجر وحده على الإطلاق.

obeikandi.com

إلى الاسم، وأنت تقولُ: إنَّ خلفك زيداً وكان خلفك زيدٌ، ورأيت خلفك زيداً فيعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الظَّرف، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل، لأنَّ من حكمها ألَّا تدخلَ على الفعل.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ الظَّرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وقد جاز ذلك إجماعاً، كقولك: في دارة زيد وفي بيته يؤتي الحكم[1] ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً.

والوجهُ الرَّابع: أنَّهم اتَّفقوا على قولِكَ: في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ أنَّ زيداً مُبتدأ وقائمٌ خَبره، والخَبرُ عندنا[2] مَرفوعٌ بالابتداء وعندَهم[3] بالمبتدأ فحينئذٍ قد بطلَ عملُ الظَّرفِ وتَعَلَّق بقائمٍ الذي هو الخَبر، ولو جَرى مَجرى الفِعل لم يكن كذلك.

والوجهُ الخامسُ: أنَّ الظَّرف لو عَمِلَ في الاسمِ من حيثُ هو قائم مَقام الفِعلِ لجازَ قولك: اليومُ زيدٌ، إذْ التقدير استقرَّ اليومَ زيدٌ، ولمَّا لم يجز لكون الاسم جثَّةً والظرف زماناً بأن أنَّه لم يعمل لما ذكروا.

والوجهُ السادسُ: أنَّ الظَّرف لو عَمل لوجَبَ ألَّا يجوزَ قولك: مأخوذٌ وفيكَ زَيدٌ راغِبٌ، فـ«زيدٌ» في المَوضعين مبتدأ وما بعده الخَبر، ولو جرى مجرى الفعلِ لفسد الكلام.

فإن قيلَ: إنَّما لم يجز ذلك لنقصان الظَّرف هنا، إذ لو اقتصرت على قولك: بكَ زيدٌ وفيك عَمروٌ لم يكن كلاماً؟ قُلنا: نُقصانه لا يمنع من

---

(١) هذا مثل ما قالته العرب سيأتي تخريجه في المسألة: ٣٢.

(٢) عند البصريين، وهنا ترى أبا البقاء يعد نفسه بصرياً.

(٣) عند الكوفيين كما تقدم في مسألة: (٢٧).

عمله، ألا ترى أنَّ قولَك صار زيد وكان عمرو ناقصان ويعملان عمل «قام» و «صار» وهما تامان.

واحتجَّ الآخرون من وجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ لا بدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ، فإذا تقدَّم على الاسم وجَب أن يكونَ عامله قَبله وهو الفِعل، وإذا كان قَبله وقد أُقيم الظَّرف مَقامه وجبَ أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسم إذا كان قَبله.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الظَّرفَ إذا اعتَمدَ على شيءٍ قَبله كالمُبتدأ، وذي الحالِ وغيرهما يَعمل، ومن المَعلوم البَيّن أنَّ العَملَ غيرَ مضافٍ إلى ما اعتَمَد عليه، فَوَجَبَ أن يكونَ مَنسوباً إليه.

والجوابُ: أمَّا تعلُّق الظَّرف بالفعل فلا يُوجب أن يكونَ الفعل قبله، لأنَّ الغرض يحصل بأن يكون الفِعلُ بعد الاسمِ، وواقعاً في التَّقدير قبلَ الظَّرف كما ذكرناه في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ وبك زيدٌ مأخوذٌ فإنَّ ما يتعلق به الظَّرف بعد الإسم ولم يُخل ذلك بمعنى الكلام، كذلك ها هُنا، وأمَّا إذا اعتمدَ الظَّرف فإنَّما جوزوا أعماله لأنَّه باعتماده أشبه بالفعل، لأنَّ الفعلَ لا يستقلُّ بدونِ الإسم وإذا اعتمد الظَّرف صار كغيرِ المستقلِّ، ولأنَّ الأشياءَ التي يعتمدُ الظَّرفُ عليها يقتَضي الفعلَ، فجُعل الظَّرفُ كالفعلِ، لاقتضاء ذلك الشيءِ الفِعْلَ بخلاف ما إذا لم يعتمد. والله أعلم بالصواب.

---

(١) هذه حجة الكوفيين ومن تابعهم من البصريين. قال الرضيّ في شرح الكافية: ١: ٩٤: «وإنَّما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية، بينما المشهور من مذهب الكوفيين والأخفش الجواز لا الوجوب. والمسألة في مغني اللبيب: ٤٩٥، والهمع: ٢/١٠٧.

٣٠ ـ مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً](*)

خبرُ المُبتدأ إذا كانَ اسمَ فاعلٍ أو صفةً مشبهةً به[١] ولم يَعمل في الظَّاهِرِ كانَ فيه ضميرٌ إجماعاً، فإن كانَ جامِداً مثل: غلامٌ، وأبٌ، وأمٌّ، لم يَكُنْ فيه ضَميرٌ.

وقالَ الرُّماني والكُوفيون[٢]: فيه ضميرٌ.

وحجةُ الأولين[٣] أنَّ الضميرَ إنَّما يُحتاجَ إليه لأجلِ شَيئين:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللُّباب) ورقة: ٢٥ وشرح اللمع: ورقة: ٤٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٥ ـ ٥٧ وهي المسألة رقم (٧) وعنوانها هناك: «القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ»، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٦) في فصل الاسم، وانظر: الإيضاح: ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/١ والتسهيل: ٤٧، والرّضي: ٨٦/١، وابن عقيل: ١٧٨/١، والأشموني: ٢٦٠/١، والهمع: ١٠/٢ (ط) الكويت، وحاشية الصبان: ١٩١/١، والتصريح ١٩١/١.

(١) لا يخص اسم الفاعل والصفة المشبهة بل هو عام في كل وصف مشتق.

(٢) هو رأي الكسائي، والرُّمانيّ، والزّجاج، ونسبه إلى الرماني والكوفيين ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/١، أما ابن عقيل فيقول في شرح الألفية: «وذهب الكسائي والرُّماني وجَماعة..... إلخ» ولم يَنسبه إلى الكوفيين.

(٣) هذه وجهة النظر البَصرية. قال ابن الأنباري: «وأمَّا البَصريّون فاحتجوا بأن قالوا:

أحدُهما: أن يكونَ رابطةً بين الخَبر والمبتدأ، وهذا يكونُ في الخَبرِ المُفرد، لأنَّ الجُملة لَيست هي المُبتدأ[1]، فاحتِيجَ إلى ضَميرٍ يَربِطُها به، وأمَّا المُفردُ فهو المُبتدأ في المَعنى، وهما مُرتبطان فلا حاجةَ إلى رابطةٍ أُخرى.

والثاني: أنَّ الأصلَ في الضَّميرِ الفِعل، إذ كان عاملاً فيما بَعده، وأنَّه لا يخلو عن العَمل، واسمُ الفاعلِ والصَّفة يعملان عَمَلَهُ في الظَّاهِر، فإذا لم يكنْ هناكَ ظاهرٌ كان فيه ضميرٌ يكون فاعلاً، فالحاجةُ هنا إلى الضَّمير لم تكن لكونه خَبراً، بل لكونِهِ عامِلاً، والاسمُ الجَامدُ لا يَعمَلُ في الظَّاهِر، فلا يَعملُ في المُضمر، أَلا تَرى أنَّ ضميرَ المَصدَرِ لا يَعملُ عَمَلَ المَصدَرِ لمَّا لَم يَكُنْ مُشتَقّاً وإن كانَ كنايةً عن العامِلِ المُشتقِّ.

واحتجَّ الآخرون[2] من وَجهين:

أحدُهُما: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الجامدَ في معنى المُشتقِّ هنا، ألا تَرى أنَّ غلامَكَ بمعنى خادِمُك وأخاكَ بمعنى قريبُك، وكما يفتقرُ ذلك إلى ضميرٍ كذلك ما هو في معناه.

والجوابُ: أمَّا الربطُ فقد حصلَ لكون الثَّاني هو الأولُ في المعنى،

إنَّما قلنا إنَّه لا يتضمن ضميراً وذلك لأنَّه اسم محض غير صفة وإذا كان عارياً من الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير، لأنَّ الأصل في تضمُّن الضَّمير أن يكون للفعل . . . إلخ» (الإنصاف: ٥٦).

(١) لم يحتج بهذا ابن الأنباري للبصريين في الإنصاف وإنَّما احتجَّ بالثاني فقط.

(٢) الآخرون هنا هُم الرُّماني والكوفيون ومن شايَعهم كما تَقَدَّم، قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٦، «أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يتضمن ضميراً ـ وإن كان اسماً غيرَ صفةٍ ـ لأنَّه في معنى ما هو صفة . . . إلخ».

وأمَّا كونُ الجامد في معنى المشتقِّ فلا يوجبُ تَحَمُّلُ الضَّمير، ألا تَرى أنَّه لا يعمل في الظَّاهر، وكذلك الضَّمير لا يعملُ وإن كان في مَعنى ما يعملُ، وسبب ذلك أنَّ القريبَ والخادمَ مشتقان يَعملانِ في الظاهرِ فلزمهما الضَّمير وليس كذلك الجامدُ واللَّه أعلم بالصواب.

obeikandl.com

٣١ ـ مسألة [الاسم الواقع بعد لولا](*)

الاسمُ الواقعُ بعد «لولا» التي يَمْتَنِعُ بها الشَّيءُ لوجودِ غيرِهِ يرتفعُ بالابتداءِ وقالَ الكوفيون فيه قولين:

أحدُهما: يَرتفعُ بنفسِ «لولا» كارتِفاعِ الفَاعِلِ بالفِعْلِ(١).

والثَّاني: يَرتَفِعُ بِفِعْلٍ مَحذوفٍ(٢).

وحجةُ الأولين من أَربعةِ أوجهٍ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في إعراب القرآن: ١/ ٤١ وشرح الإيضاح: ورقة: (؟) وفي كتاب اللُّباب ورقة: ٢٣، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٠ ـ ٧٨ وهي المسألة رقم: (١٠) وعنوانها هناك: «القول في العامل في الاسم المرفوع بعد «لولا» وابن النحاس في التعليقة على المقرب: ورقة: ٣٢ وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ١/٢٤٨و٢/١١٥، المسألة في كتاب سيبويه: ١: ٢٧٩، والمقتضب للمبرد ٣/٧٦، والكامل له أيضاً: ٣/١٣٨، واللامات للزجاجي: ١٣٩ والإيضاح لأبي علي ٣٠، وابن الشجري: ٢: ٧٦، ٢١٠، ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٩٥، ٨/١٤٦ ورصف المباني: ١٣٧، والجنى الداني: ٥٩٧، وشرح الكافية: ١/١٠٤، والبحر المحيط: ١/٢٢٤.

(١) هذا هو رأي الفراء في أمالي ابن الشجري: ٢: ٢١٠، وشرح الرضي: ١: ١٠٤ ونسبه ابن الأنباري للكوفيين الإنصاف: ٧٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ١/١٠٥.

(٢) هذا هو رأي الكسائي.

الوجه [الأوَّل][1]: أنَّ «لو»[2] «ولا» قبلَ التَّركيب لا يَعملان في الاسمِ الرفعَ فكذلك بعدَ التركيب، لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّغيُّر والتَّغْيِيْر.

والوجهُ الثاني: أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وإنَّما يقامُ الحرفُ مقامها إذا كانَ فيه مَعنى الفعلِ أو شبهه، و«لولا» ليستْ كذلك.

والوجهُ الثَّالثُ: أنَّ الاسمَ لو ارتفعَ بها لكانَ معه منصوبٌ، إذ كلُّ حرفٍ ينصبُ، مثل[3] «ما»، و«لاتَ» وهذا لا منصوبَ له فلا يصحُّ قياسه ولا هو مسموعٌ من العربِ فدعوى ارتفاعه به مَحضُ تَحكُّمٍ.

والوجهُ الرَّابعُ: أنَّك لو وضعت مكانه فعلاً في معناه[4] لم يَكُنْ للجملةِ مَعنى، أَلاَ تَرَى أنَّك لو قُلتَ: «امتنعَ زيدٌ أو وُجد زيدٌ فهلكَ عَمرو» كان الكلامُ فاسداً وضدَّ المعنى، لأنَّ المعنى وجد زيد هلاك عَمروٍ، وإذا لم يصح أن يوضعَ مكانَه فعلٌ يعملُ لم يَعْمَلْ هو نيابةً عنه.

فإن قيلَ أمَّا عملُها قبلَ التَّركيبِ فلا يلزمُ مثله بعدَ التركيبِ [لأنَّ] التركيبَ يُغيِّر معنى الحروف، كما قالَ الخليلُ في قوله لَن يضربَ زيدٌ أصله لا أن يضربَ زيدٌ ولما رُكِّبت تغيّر المعنى والحكم كذلك ها هنا.

قيلَ: يُلغى في التَّغيير المعنى، أمَّا تَغييرُ اللَّفظ والإعرابِ فلا دليلَ يدلُّ عليه و«لن» فيها كلامٌ يذكر في موضعه[5].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق لا توجد في الأصل.

(٢) قال الرضي: «. . . . ولكن منع البصريون هذا التقدير وحملهم على أن قالوا: أن «لولا» كلمة بنفسها، وليست «لو» الداخلة على «لا»: ١: ١٠٤.

(٣) في الأصل (ومثل) بالواو ويبدو أنَّ الواو زائدة ليستقيم الكلام.

(٤) لعلَّه يشير هنا إلى الرأي القائل أن «لولا» نائبة مناب فعل تقديره لو لم يوجد ونحوه أنظر الهمع: ١: ١٠٥. وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ١/١٠٤.

(٥) لم يذكر في مخطوطتنا هذه أي شيء عن «لن» وربما كان في القسم المفقود من الكتاب.

واحتجَّ الآخرون من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن «لولا» هذه حرفٌ يختصُّ بالاسمِ فكانَ عاملاً فيه كسائرِ الحُروفِ المُختصَّةِ، وإنَّما عَمل الرَّفع ولم [يعمل][1] النَّصب والجرَّ، لأنَّه يستقلُّ بالاسم فأشبه الفعل و[الفاعل][1] وأمَّا ما يأتي بعدَ ذلك فجوابٌ للحرف وليسَ هو من تمامِ الاسمِ [وأما][1] «لَن» فإنَّها تقتضي اسمين.

[و] الوجهُ الثاني: أن «لولا» معناه معنى الفِعل فكانت عاملةً كـ «إنَّ» وأخواتها وبيان ذلك أن قولَك: لولا زيدٌ لأتيتك معناه منعني زيدٌ من إتيانك و[الحرفُ][1] يعملُ إذا كان معناه معنى الفِعل كـ «إنَّ» وأخواتها.

والوجه الثالث: أن «أن» تفتح بعد لولا كقوله تعالى[2]: ﴿فلولا أنَّه كانَ من المُسَبِّحِيْنَ﴾ والمَفتوحةُ وما عملتْ فيه[3] لا يكونُ مبتدأ بل يكونُ معمولاً لما قَبله وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ.

والجوابُ[4] عن الأول من وجهين:

أحدُهما: لا نُسلِّمُ أنَّها مختصةٌ بالاسمِ، بل قد يَقع الفِعل بَعدها.

قالَ الشَّاعرُ الهُذلي[5]:

---

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل.

(٢) سورة الصافات: آية: ١٤٣.

(٣) هنا ينتهي الوجه (أ) من الورقة التي تحمل رقم: ١٠ أما الورقة (ب) ففيه بقية المسألة الأولى فما بعدها، وأما بقيَّة مسألتنا هذه رقم (٣١) فإنَّها جاءت في الورقة رقم: ٤٣ (ب) فما بعده حتى ورقة ٥١ كما سيأتي.

(٤) فند أبو البقاء آراء الكوفيين وردها بينما نجد ابن الأنباري يؤيد وجهة النظر الكوفية، وهذه من المسائل التي أيَّدها ابن الأنباري. قال في الإنصاف: ٧٥: والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

(٥) هو أبو ذؤيب: خويلد بن محرث، من هذيل بن مدركة من مضر. شاعر فحل

أَلَا زَعَمَتْ أَسماءُ ألَّا أُحِبُّها فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي[1]

أي لولا ذلك لظهرَ لها حُبِّي، وقال آخر[2]:

قالَت أُميمة لما جئتُ زائِرُها هلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهمِ السُّودِ
لادرّ درّكِ إني قــد رَمَيْتُهُــمُ لولَا حُدِدتُ ولا عُذرَى لِمَحْدُودِ

= مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، سكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح وعاش إلى أيام عثمان، قال البغدادي: هو أشعر هذيل، وقد دخل على النبي (ص) ليلة وفاته وأدركة مُسَجّى، وشهد دفنه، وكان له خمسة أبناء أصيبوا بالطاعون ورثاهم بقصيدته العينية المشهورة توفي في مصر سنة ٢٧ هـ أخباره في الأغاني: ٥٦/٦، الشعراء: ٢٥٢/١ والخزانة: ٢٣/١.

(١) البيت في شرح ديوان الهذليين: ٨٨/١ وهو مطلع قصيدة من واحد وثلاثين بيتاً. وهو في شرح المفصل: ١٤٦/٨، ومغني اللبيب: ٣٠٦ وشرح شواهده للسيوطي: ٢٣٠، والجنى الداني: ٦٠٧ والعيني: ٤٥٥/١، ٤٥٩، ٣٨٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٩٨/٤.

(٢) البيت للجَموح الظَّفري، وينسب لراشد بن عبدالله السُّلمي والبيتان في شرح المفصل: ٩٥/١، ١٤٦/٨، والإنصاف: ٧٣/١، ٧٤ والخزانة: ٢٢٢/١، واللسان (عذر) وفي شرح الكافية: ١٠٤/١، وقد رواه هكذا: «قالت أمامة» والبيت الثاني فقط في السبع الطوال لابن الأنباري: ٥٥١، وأمالي ابن الشجري: ٢١١/٢، كماورد في شرح ديوان المتنبي مرتين: ١٤٩/١ ـ(لادر درك أني قد حمدتهم ـ) والثانية ١١٥/٢ (لله درك أني قد رميتهم). وقد استشهد المؤلف بالشاهدين السابقين على أن «لولا» لا تختص بالدخول على الأسماء بل تدخل على الأفعال أيضاً ولم يستشهد بدخولها على الاسم لكثرة وروده شعراً ونثراً.

وردّ الكوفيون ومن ناصرهم هذه الشَّواهد وقالوا: إنَّ «لولا» هذه مركَّبة من «لو» التي هي حرف امتناع لا متناع زيدت عليها «لا» التي بمعنى لم فرد البيت الأول الرضي في شرح الكافية: ٣٨٧/٢ والثاني ردَّه ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٦/١، وشارح ديوان المتنبي ١٤٩/١، قال بعد ذكر البيت (لادر درك....).

«ونحن نقول إنَّ هذا البيت على معنى لولا أني حددت فصارت مختصة بالاسم دون الفعل»: ١٤٩/١.

الوَجْهُ الثاني: نُسلّم أنَّها مختصةٌ، ولكن ليس كل مختصٍّ عاملاً، ألاَ تَرَى أنَّ الألفَ واللاَّمَ مختصةٌ بالاسم ولا تَعمل وإنَّما العاملُ يفتقرُ إلى معنىً غيرِ الاختصاص وهو قوةُ شَبهه بالفعل، و«لولا» لَيْسَتْ كذلك، لأنَّ معناها يَرتبط بالجوابِ، فهي كـ«لو» تَخْتَصُّ بالأفعالِ ولا يعملُ فيها والسِين وسوفَ كذلك، وإذا وقع الاسمُ بعد «لو» قدر له فعل بعد «لو» يعملُ في الاسمِ ولا يصحُّ مثل ذلك في قولهم أن «لولا» معناها مَنَعَنِيْ، لا يَصِحُّ لِوَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أنَّ هذا التَّقدير يُبْطِلُ معنى «لَولا»، لأنَّ معناها تَعليقُ شيءٍ بشيءٍ فلها جوابٌ والفعلُ لا يعلّق ولا جوابَ له.

والثَّاني أنَّ الحروفَ لو عملتْ بمعناها لعملتْ «ما» النَّافية النَّصبَ وكذلك حروف الاستفهام، لأنَّ معناها أَنفى واستفهمَ وليسَ الأمرُ على ذلكَ وكان السببُ فيه أنَّ الحُروف وُضِعَتْ للاختصار، فلو عملتْ عمل الأفعالِ لبطلَ هذا المعنى، ولأنَّ الإجماع منعقدٌ على أنَّ معنى [الحرف][1] في غيره لا في نَفسِهِ، والفِعلُ معناه في نَفس، فلم تكن له قوَّةُ العملِ في غَيره كعملِ ما له معنى في نَفسِهِ ووجب أن يُقتَصَر به على إثباتِ المَعنى في غيرِه.

وأمَّا وقوعُ أنَّ المَفتوحة بعد «لَولا» فلا يمنعُ من كونِها مبتدأ، وإنَّما كان كذلك، لأنَّ إن وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها وكلُّ ما صحَّ الإخبارُ عنه بما قَبله وجبَ أن يصحَّ الإخبارُ عنه بما بعده[2]؛ لأنَّ صحةَ الإخبار لا تَختلف بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ، وإنَّما امتنعَ كونُ المفتوحةِ مبتدأ في موضِع يصحُّ دخول «إنَّ» المكسورة عليها كقولك: إنَّ زيداً منطلقٌ

---

(١) كلمة غير موجودة في الأصل والظاهر أنَّه كتبها على هامش الورقة ولكنها غير واضحة.

(٢) في الأصل (هذه) ولا يستقيم المعنى معها ولعلَّ الصواب ما أثبتناه.

يُعجبني فإنَّك لو أدخلتَ إنَّ المكسورة عليها ها هنا صَحَّ، فامتَنع من ذلك لئلاَّ يتوالى حرفَا توكيدٍ، ففي المَوضع الذي لا يَصِحُّ دخولُ المكسورةِ عَليها يصحُّ أن يكونَ مبتدأ يدلُّ على ذلك قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوْعَ فِيْهَا وَلاَ تَعْرَىٰ وَأَنَّك لاَ تَظْمَؤُ﴾ فأجازوا في «أنَّ» الثانيـة الفتحَ والكسـرَ بلا خلافٍ، وإنَّما جازَ الفتحُ، لأنَّ «إنّ» المكسورة لا تدخلُ عليها ها هنا، وهي في موضع الابتداء لأنَّ «إنَّ» الأولى قد ولِيَها الجار، و﴿أَلاَّ تَجُوْعَ﴾ في موضع نصب بـ«أن»، فعطفت المفتوحة على موضـع ﴿ألا تجوعَ﴾ ونقول على هذا إنَّ لك أنَّك مكرمٌ، لأنَّك حُلتَ بين المفتوحة والمكسورة بالجارِّ فكذلك المَفتوحة بعدَ «لولاَ» لا يصحُّ أن تدخل عليها «إن» المكسورة فجاز أن يكونَ مبتدأً والذي يَدُلُّ على أنَّ «لولا» لا تعمل أنَّك لو عَطَفْتَ على اسمها اسماً لم تُؤكِّده بـ«لا» النَّافية كقولك: لَولاَ زيدٌ وعمروٌ لأَتيْتُكَ، ولا تقولُ: لولاَ زيدٌ ولا عمرو، وهم إنَّما حملوا الكلام على «لم» كأنَّه قالَ: لو لم يمنعني زيدٌ أَتيتك فجعلوا «لا» موضع لم كقولِه تَعالى[2]: ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ العَقَبَةَ﴾ أي لم يَقْتَحِمْ، ولو كـانَ الأمرُ كمـا ذكرنـا لجازَ تـوكيدُ المعطوفِ بلا، كما تقول: لَم يَقُمْ زَيدٌ ولا عَمْرو. واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة طه: الآيتان: ١١٨، ١١٩.

(٢) سورة البلد: آية: ١١.

٣٢ ـ مسألة [تقديم خبرِ المُبتدأ](*)

يجوزُ تقديمُ خبرِ المُبتدأ عليه مفرداً كان أو جُملةً، ويكونُ فيه ضميرٌ كما لو تَأَخَّر.

وقالَ الكُوفيون: لا يجوزُ.

وحجةُ الأولين السَّماعُ والاستدلالُ.

أمَّا السَّماعُ فقولُ الشاعرِ (١):

(*) ذكر المُؤلِّف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٥، ٢٦، وشرح الإيضاح: الورقات: ٤٤ ـ ٤٦، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٥ ـ ٧٠ وهي المسألة رقم: (٩) وعنوانها هناك: «القول في تقديم الخبر على المبتدأ». واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٨) في فصل الأسماء. وانظر كتاب سيبويه: ١/٢٧٨ (ط) بولاق، والمقتضب: ٤/١٢٧، وأصول ابن السراج: ١/٦٤، والمحتسب: ١/٣٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٩٩، وابن الناظم: ٤٥، وابن عقيل: ١/٢٠٢، وحاشية الصبان: ١/٢٠٢، والأشموني: ١/٢٨١، والتوضيح: ١/٢٠٧، والهمع: ٢/٣٢ ط (الكويت).

(١) البيت لمالك بن خالد الهُذَلي. من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الأغر اللحياني، والبيت المذكور هنا هو أول المقطوعة وبعده ثلاثة أبيات. وشهرا قماح هما الكانونان (كانون أول وكانون ثانٍ) أشد الشتاء برداً وسيما شهري قماح لكراهية كل ذي كبد شر الماء فيهما ولأنَّ الإبل لا تشرب الماء فيهما إلَّا تعذيراً، وقماح وقُماح بكسر القاف وضمها لغتان. تهذيب اللغة: ٤/٨١ (قمح) والأزمنة والأمكنة

فَتىً ما ابنُ الأغرِّ إذا شَتَوْنَا وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُمَاحِ

والتَّقديرُ ابنُ الأغرِّ فَتىً، وقالَ آخر[1]:

بَنُونا بنو أَبنائِنا وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ

والتَّقديرُ: بنو أبنائنا مثل أبنائِنا، ولا يجوزُ أن يكونَ بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا الخبرُ، ولا الفاعلُ، لأنَّ أبناءَنا ليسوا بني أبنائِنا، ولا في أَبنائنا معنى يعملُ عملُ الفعلِ. ومن السَّماع قولهم[2] «تَميميٌّ أنا» و«مشنوءٌ من يشنؤُك». والخبرُ مقدّمٌ لا محالةَ، وأمَّا الاستدلال فمن وَجهين:

أحدُهما: تقديمُ خبرِ كان على اسمِها كقولِكَ: كان قائماً زَيدٌ فزيدٌ مرفوعٌ بـ «كان» لا بقائمٍ، وهما في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ، وقد جازَ تقديمُهُ.

والوجهُ الثاني: أن تقديمَ معمولِ الخبرِ على المبتدأ جائزٌ، ودليل ذلك القرآن والشِّعر، وأمَّا القرآن فقوله تعالى:[3] ﴿أَلا يومَ يأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهم﴾ فيومَ منصوبٌ بمصروفٍ، وكذلك قوله تعالى[4]: ﴿أَهَاؤُلَاءِ

للمرزوقي: ١/١٧٥، والمخصص: ١٦/١٣٤، والبحر المحيط: ٧/٣٢٥، والتاج: (ط) الكويت (قمح)، وشرح ديوان الهذليين: ٤٥١، أساس البلاغة: ٧٨٩ (قمح).

(١) ينسب هذا البيت إلى الفرزدق وهو موجود في ديوانه: ٢١٧ وهو غير منسوب في أكثر مصادره. الإنصاف: ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٩٩، ٩/١٣٢، وشرح الكافية للرضي: ١/٩٧، وخزانة الأدب: ١/٢١٣، وقد أوضح المؤلف وجه الاستشهاد به وبسابقه.

(٢) قوله: «تميمي أنا» قول حكاه سيبويه في كتابه: ١/٢٧٨ عن العرب ومثله: «مشنوء من يشنؤك».

(٣) سورة هود: آية: ٨، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في مسألة تقديم خبر ليس عليها.

(٤) سورة سبأ: آية: ٤٠.

إيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُون﴾ «فإيّاكم» منصوب بيعبدون وقد ثبتَ أنَّ المعمول تبع للعامل، وأنَّ التبع لا يقعُ في موضعٍ يَمتنعُ فيه وقوعُ العامِل.

وأمَّا الشعرُ فمنه قول الشماخ(١):

كلا يَومي طُوالَة وصلُ أَروى ظَنـون أن مُـطَّرح الـظَنُـون

فـ«وصلُ» مبتدأ، و«ظَنون» خبرٌ، و«كلا» ظرفٌ لظنون وقد تقدَّم على المبتدأ.

ومن الاستدلالِ أنَّ التَّقديمَ والتأخيرَ في الكلامِ جائزٌ للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوعِ الشيءِ في غيرِ موضعه، ألا تَرى أنَّهم قدَّموا المفعولَ على الفاعلِ مع أنَّ رُتبتَه متأخرةٌ.

---

(١) هو الشماخ وقيل معقل بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان أرجز الناس على البديهة، شهد القادسية وقتل في غزوة معقل سنة ٢٢ هـ، أخباره في الإصابة: رقم ٣٩١٣ والأغاني: ٩٧/٨، والخزانة: ٥٢٦/١. والبيت من قصيدة يمدح فيها عرابة بن أوس، من سادات المدينة وأجوادها، أسلم صغيراً وتوفي رضي الله عنه بالمدينة أخباره في الإصابة: ٤٧٣/٢، وبلوغ الأرب: ١٧٨/٢. والبيت من القصيدة رقم: (١٨) في ديوانه: ٣١٩ تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي ط دار المعارف.
و(طوالة) موضع ببرقان فيه بئر. . . . وطوالة بئر في ديار فزارة لبني مرَّة وغطفان، معجم البلدان: ٤٥/٤ وأنشد البيت. قال البكري (طوالة) بضم أوله بئر وقيل جبل قال الشماخ وأنشد البيت، معجم ما استعجم: ٨٩٧/٣. وأروى: اسم محبوبته و(ظَنون) بفتح الضاء في الموضعين: هي كل بئر قليلة الماء. قال ابن الأعرابي في كتاب البئر: ٦١ «إذا كان يأتي ماؤها مرة ويذهب أخرى فهي الظَّنون». وانظر تهذيب اللغة: ٣٦٤/١٤، والصحاح: ٢١٦٠/٦ (ظن). والبيت في الأضداد لابن الأنباري: ٢٠٦، وأمالي القالي: ٣٢/٢ وشرحها اللآلي: ٦٦٢، والمحتسب: ٣٢٣/١، والفائق: ٣٢٣/١، والإنصاف: ٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٣.

واحتجَّ الآخَرون بأن تقديمَ الخبرِ يلزمُ منه الإضمارُ قبلَ الذِّكر، فيمتنعُ كما امتَنَعَ قولهم: ضَرَبَ غلامُه زيداً إذا جعلتَ الغلام فاعلاً، وليس لذلك إذا جعلته مفعولاً لأنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر هنا في اللفظ، والتَّقديم من التأخير.

والجوابُ: أنَّ الأضمارَ قبلَ الذِّكرِ لفظاً جائزٌ إذا كان في تقديرِ التَّأخير، وهو كذلك ها هُنا. ومما أُضمِرَ قبلَ الذِّكر على هذا النحو قولُه تعالى[1]: ﴿فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيْفَةً مُوسَى﴾، وقالَ الشَّاعر[2]:

من يأتِ يوماً على علاتِهِ هَرِماً يلقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقا

وقالوا: «في أَكفانه لُفَّ المَيِّتُ» و«في بَيتِهِ يُؤتى الحَكَمُ»[3] ومنه قولُ المُثقّب العَبدي[4]:

مثلاً يضربُهُ حُكَّامُنا قولهم: في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمْ

واللَّهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة طه: آية: ٧٦.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني في ديوانه: ٥٣ بشرح ثعلب وقد أورده المؤلف بها في موضع آخر وروى الأصمعي (أن تلق) والبيت من قصيدة أولها:

إنَّ الخليط أجد البين فانفرقا وعلق القلب من أسماء ما علقا

وهو في المقتضب: ٤/١٠٣ وابن الشجري: ١/٥٩: والإنصاف: ٩٨.

(٣) المثل في أمثال أبي فيد: ٤٧، والدُّرة الفاخرة: ٢/٤٥٦، جمهرة الأمثال للعسكري: ١/٣٦٨، ٢/١٠١، والمعاني الكبير: ١/٢١٢، ورد المثل في أغلب كتب النحو وله قصة تروى عن العرب أنَّ أرنباً وثعلباً اختصما إلى الضب فقالا: يا أبا الحسل جئناك لتحكم بيننا فقال: (في بيته يؤتي الحكم)... إلخ.

(٤) هو عائذ بن محصن شاعر جاهلي قديم كان من زمن عمرو بن هند ونسبه إلى عبد القيس بن ربيعة، اتصل بعمرو بن هند وله فيه مدائح، ومدح النعمان بن المنذر، وديوانه مطبوع اعتنى بتحقيقه الدكتور حسن كامل الصَّيرفي وطبعه في مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٧١ م. أخباره الشاعر في طبقات فحول الشعراء: ٢٧١ والشعر والشعراء: ١٤٧، ومعجم الشعراء: ٣٠٣، وخزانة الأدب: ٤/٤٣١. والبيت في ديوانه: ٢٢٠. وأكثر تخريجات المثل.

٣٣ ـ مسألة [متعلّق الظَّرفِ الواقعِ خَبَراً](*)

الظرفُ إذا وقع خبراً عن المبتدأ مقدَّرٌ بالجملة عند الجُمهور(١). وقال بعضُهم: بالمفردِ(٢).

وحجَّة الأولين من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الظَّرفَ إذا وقعَ صلة لـ «الَّذي» كانَ جملةً فكذلكَ إذا وَقَع خَبراً، لأنَّ كونَه جُملةً غيرَ مستفادٍ من الموصولِ، إذ لو كانَ في نفسِه كالمفردِ للزمَ أن يُضمَّ إليه جزءٌ آخر كما في الصِّلة بالمبتدأ والخبر، وإذا

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٢٥.

ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٤٥ ـ ٢٤٧ وهي المسألة رقم: (٢٩) وعنوانها هناك (القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً) وقد دمجها ابن الأنباري مع المسألة رقم (٦٠) هنا وانظر الأصول: ٦٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، وشرح الكافية للرضي: ٩٣/١، والهمع: ٢١/٢، ٢٢ (ط) الكويت، والتصريح: ١٨٩/١، والأشموني: ٢٦٥/١، والصبان: ٩٣/١.

(١) جاء في (اللباب) للمؤلف «عند جمهور البصريين».

وهو رأي الفارسي والزمخشري وابن الحاجب.

(٢) صاحب هذا القول ابن السراج وأبو الفتح بن جنى.

دمج ابن الأنباري هذه المسألة مع مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً رقم (٦٠) من هذا الكتاب.

كان جُملةً فاعتبار نفسه لم يفترق الحال فيه بين الخَبر والصِّلة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الظَّرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى، وإنَّما هو نائبٌ عمَّا هو الخَبر، وذلك الخَبر يجبُ أن يكونَ الفعل؛ لأنَّ الظرفَ معمولٌ منصوبُ اللَّفظ، ولا بدَّ لنصبه من ناصبٍ، وأصلُ العملِ للأفعالِ.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما:

أنَّ الخبرَ في الأصلِ للاسم المُفردِ إذا كان هو المُبتدأ في المَعنى فإذا ناب الظرف عنه نُزِّلَ منزلته.

والثاني:

أنَّ الظرفَ إذا تقدَّم على المبتدأ ولم يَعتمد لم يَعمل ويَبقى الابتداء، وإن كان جارياً مَجرى الفِعل لم يَبطل عملُه ويدلُّ عليه أنَّك ترفعُ بالظرفِ ما [. . .][1] بعدَه كقولك: زيدٌ خلفَك أَبوه ولو كان كالجُملةِ لم يَعمل، لأنَّ الجُملة لا تَعملُ[2].

والجوابُ:

أنَّ الخبر هو الحديثُ عن المُبتدأ سواءٌ كانَ مُفرداً أو جُملةً، وليس المُفردُ أصلاً فيه وإنَّما تُقدَّرُ الجملةُ بالمفردِ ليبين لفظُ الإعراب، لا ليصحّ كونُه خبراً، وأمَّا إذا تقدَّم الظَّرفُ فإنَّما لم يَبطل المبتدأ لأنَّه ليس في

---

(١) ما بين القوسين كلمة (تقدم) ويبدو أنَّ المؤلف عَدَل عنها لاستقامة الكلام بدونها.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفضل: ٩٠/١ وقال قوم إن المحذوف المقدر اسم والحجة في ذلك أنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً. . . إلخ قال: ووجه ثانٍ أنك إذا قدرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسماً كان مفرداً وكلما قلّ الإضمار والتقدير كان أولى.

الحقيقةِ فعلاً، وإنَّما يَنوبُ عن الفعلِ، ولا يَقوى عن غَيره قوةَ الأصلِ ألا تَرى أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا اعتمدَ عَمِلَ، وإذا لم يَعتَمِدْ لم يَعملْ، بل يبقى الابتداء كما كانَ، كقولك: «ضاربٌ زيدٌ» ولو تأخَّر جازَ أن يعملَ فيما بعدَه مضمراً كان أو مظهراً، وليس من ضرورةِ الخَبرِ المفردِ أن يعملَ وقد بيَّنَّا ذلك فيما تقدَّم.

واللَّه أعلمُ بالصَّوابِ..

obeikandl.com

٣٤ ـ مسألة [التَّنازع في العمل](*)

إذا كان معكَ فعلان والمعمولُ فيه لَفظٌ واحدٌ وصحَّ، عَمَلُ كلُّ واحدٍ منهما فيه فـأولاهما بالعَمل الثَّاني.

وقالَ الكوفيون: أَولاهما الأول وذلك مثلُ قولِكَ: ضَربني وضَربتُ زيداً فالوجه عندنا نصب زيد بضربت، وعندهم رفعه بضربني.

وقالَ الكسائي(١): إن كَانَ للفعل الأول فاعلٌ حُذف ولم يجعل مكانه ضمير.

لنا في المسألة السّماعُ والقياسُ، فمن السّماعِ قَوله تَعالى(٢):

(*) ذكر المؤلف رحمه الله هذه المسألة في كتاب إعراب القرآن: ١/٤٥، ١٦٠ وكتاب اللباب: ورقة: ٢٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٨٣ ـ ٩٦، وهي المسألة رقم: (١٣) وعنوانها هناك: «القول في أولى العاملين في العمل في التنازع». واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٣) في فصل الفعل، الكتاب: ١/٣٧، والمقتضب: ٣/١١٢، والإيضاح: ٦٥، ٦٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٧، وشرح الكافية للرضي: ١/٧٧، ٨٢ والتسهيل: ٦٨ وشرح ابن عقيل ١/٤٦٢ ـ ٤٦٥ والتَّصريح: ١/٣٦٨.

(١) رأي الكسائي في شرح الكافية: ١/٧٩، وهمع الهوامع: ٢/٩. وأَيَّد الكسائي هشام والسَّهيلي وابن مَضاء.

(٢) سورة النساء آية: ١٨٦.

﴿يَستَفتُونَكَ قُلِ اللَّه يُفتِيْكُم في الكَلَالَةِ﴾ فـ«في» تعلق بـ«يُفتِيْكُمْ» إذ لو كان مُتعلقاً «بيستفتونك» لقالَ يفتيكُم فيها لتقدُّمها تقديراً، وكذلك قوله تَعالى[1]: ﴿آتُوْنِيْ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ أعمل الثَّاني ولو أَعمل الأوَّل لقالَ: أُفرغه، وقالَ تعالى[2]: ﴿هاؤُم اقرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ فـ«كتابي» منصوب باقرؤوا لا بـ«هاؤم»، إذ لو كان بـ«هاؤُم» لقالَ اقرؤوه فإن قيلَ: حُذف المفعول جائزٌ.

قيلَ: ولكن الأَولى أن لا يُحذفَ، لا سيَّما ها هُنا، لأنَّ المفعولَ إذا كان متقدِّماً ذكراً وجبَ أن يعودَ عليه الضَّميرُ، ليتَعَيَّن أن الفعلَ الثاني هو الأَوَّل في المعنى، ولو لم يأتِ بالضمير لجاز أن يتوهَّم أنَّ المفعولَ غيرُ الأولِ، ومما جاءَ في الشِّعرِ قولُ طُفيلٍ الغَنَويّ[3]:

وكُمْتاً مدمّاة كأنَّ متونَها جَرى فوقَها واستَشعَرَتْ لونَ مُذهبِ[4]

---

(١) سورة الكهف: آية: ٩٦.

(٢) سورة الحاقة: آية: ١٩.

(٣) طفيل بن عوف بن كعب من بني غني بن قيس غيلان، شاعر جاهلي من أوصف العرب للخيل وربما سمى (طفيل الخيل) عاصر النابغة الجعدي وزهير. أخباره في الشعر والشعراء: ١٧٣، خزانة الأدب: ٦٤٣/٣.

(٤) ورد البيت في ديوانه: ٢٣، وهو من شواهد سيبويه: ٣٩/١، والمقتضب: ٧٥/٤، وجمل الزجاجي: ١٢٧، والإيضاح: ٦٨، والإنصاف: ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١، ٨٨ والعيني: ٢٤/٣ ورويته في الإيضاح.

* ورَاداً مُدامَّاة وكُمتاً كأنَّما *

ومعنى «كمتاً»: الكمت من الخيل السود المشربة بحمرة قال الأزهري في التهذيب: ١٥٦/١٠ قال أبو عبيدة: فرق ما بين الكميت والأشقر في الخيل بالعرف والذنب فإن كانا أحمرين فهو أشقر وإن كانا أسودين فهو كميت، المدماة: شديدة الحمرة، استشعرت: لبست، والشاهد فيه في قوله: (جرى فوقها، واستشعرت لون مذهب) فكل من جرى واستشعرت يطلب العمل في (لون) وعمل فيه الثاني لأنَّه نصبه وهذه حجة للبصريين في إعمال الثاني ولم يعمل فيه الأول لأنَّه لو أعمله لرفعه بجرى.

فنصبَ «لونَ»، ولو كان الأول هو العامل لـرفعه بـ«جـرَى» وقال الفَرَزدَق[1] :

ولكنَّ نصفاً لو سَببتُ وسبَّني بنوعَبدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ولو أعمل الأول لقال: «وسبُّوني بني عَبدِ شَمسٍ .

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، وقربه منه يقتضي له أن لا يلغي عنه، يدل عليه أنَّ المجاورة[2] توجب كثيراً من أحكامِ الثَّاني للأوَّل، والأوَّل للثاني[3]، ألا تَـرَى إلى قولهم: الشمسُ طلعت، وأنَّه لا يجوز فيه حذفُ التَّاء لما جَاوَرَ الضَّمير الفعل، وكذلك قامت هندٌ لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فَصلت بينهما جازَ حذفها[5]، وما كان ذاك إلَّا لأجلِ المجاورة.

والوجهُ الثَّاني: أنَّ العربَ تقول[4]: خَشَّنتُ بصَدره وصَدرِ زيدٍ فَيجرون المَعطوف ويحمِلونه على المَجرورِ، مع أنَّ حرفَ الجرِّ أَضعفُ من الفعلِ،

---

(١) ورد البيت في ديوان الفرزدق: ٨٤٤.
وأورده المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٢٩، وهو في الكتاب: ١/٧٩، والمقتضب: ٤/٧٤، والجمل للزَّجاجي: ١٢٧، والإيضاح لأبي علي: ٦٨، والاقتضاب: ٣٦٥، والإنصاف: ٨٧، وشرح المفصل: ١/٧٨.

(٢) من قوله (المجاورة. . . . إلى قوله جاز حذفها) ورد هذا النص في الأشباه والنظائر: ١/١٥٢.

(٣) في الأشباه والنظائر الأول للثاني والثاني للأوَّل.

(٤) كلمة (حذفها) غير واضحة في الأصل صوابها من الأشباه.

(٥) قال الجوهري: ٥/٢١٠٨ «خشنت صدره تخشيناً أو غرتـه». وانظر المثال في المقتضب: ٤/٧٣، والخصائص: ٢/٢٧٨.

ولو كان الأوَّل أَولى لَنصبوا المعطوف لا غيرُ، لقوّته بالتَّقدم وبكونه فِعلاً.

والوجه الثَّالث: أنَّ العاملَ مع المعمولِ كالعلةِ العَقليةِ مع المَعلولِ والعلةُ لا يفصلُ بينها وبينَ معلولها، فيجبُ أن يكونَ العاملُ مع المعمولِ كذلك، إلَّا في مواضعَ قد استثنيت على خلافِ الدَّليلِ، لدليلٍ راجعٍ عليه ويلزم من إعمال الأول الفَصل بالجملةِ الثَّانية.

واحتجَّ الآخرون بالسماع والقياس:

فمن السَّماع قولُ الشاعرِ(١):

ولمَّـا أن تَحمّـل آل لَيلى سَمِعْنَـا بَيْنَهُمْ نَعَب الغُـرابَـا

وقالَ آخر(٢):

فردّ على الفُؤادِ هَوَىً عَميداً وسُـوئلٍ لَـو يُرَدّ لَنـا سُؤالا
وَقَدْ نُعنَى بها وَنَرى عُصُوراً بِهَـا يَقْتَدْنَنَـا الخُردَ الخِـدَالا

فنصب «الخُرد» بـ «نَرى» لا بـ «يَقتدن»، وقالَ عمر(٣) بنُ أبي رَبيعة:

إذا هيَ لم تَستَكْ بعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فاستَاكَتْ به عودُ أَسحِلِ(٤)

---

(١) لم ينسب إلى قائل مُعَيَّن وهو في الإنصاف: ٨٦ وروى هناك (سمعت بينهم).

(٢) البيت للمرار الأسدي، شعراء أموين ٤٧٦/٢ ورد منسوباً إليه في كتاب سيبويه: ٤٠/١ «لو يبين» والمقتضب: ٧٦/٤، ٧٧ والجمل: ١٢٨، والإنصاف: ٨٥، ٨٦ والشاهد فيهما إعمال الفعل الأول، وهذان الشاهدان مما احتج به الكوفيون. اعمل الأول ولذلك نصب «الغرابا» ولو أعمل الثاني لرفعه كما نصب «الخرد» بـ «نرى» ولو أعمل الفعل الثاني لقال: «تقتادنا الخرد الخدال» بالرفع.

(٣) في الأصل عمرو.

(٤) نسب هذا البيت لطُفيل الغَنوي من قصيدةٍ في ديوانه: ٦٢ ـ ٧١ أولها:

غشيت بقـرا فـرط حـول مكمـل مغـاني داراً مـن سعـاد ومنـزل

وربما نسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٩٠ منفرداً في ملحقات =

فرفع «عوداً» بـ «تُنُخّل» بـ «استاكَت»، وقالَ امروءُ القَيس[1]:

فَلو أَنَّما أَسْعَى لأَدنى مَعِيشَةٍ كَفانِي وَلَمْ أَطلُبْ قَليلٌ من المالِ

فرفع قليلاً بـ «كفاني».

وأمَّا القياسُ، فهو أنَّ الفعلَ الأول أَولى لتقدُّمه، ومتى لم يظهر عمله لَزِمَ منه أمران:

أحدهما: الإضمار قبلَ الذِّكر لَفظاً وتَقديراً، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامُه زيداً، ومن الثَّاني إلغاء العامل المبدوءُ به مع اقتضائِه له، وليس كذلك إلغاء الثَّاني، لأنَّ الأولَ إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذِّكر، فلا يَضعف حذف معمول الثاني، ويدلُّ على ذلك أنَّ قولهم: «خَشّنتُ بصدره وبصدرِ زيدٍ» بإعادة حرفِ الجرِّ أجودُ، وإذا كان كذلك وكان إعمال الأولى أولى لما ذكرنا، ولم ينقض معنى وجبَ أن يكونَ هو المختارُ.

= الديوان، والبيت منسوب إلى عمر في كتاب سيبويه: ١/٤٠ وشرح شواهده لابن السيرافي: ١/٣٦، وقال الأعلم: قال الأصمعي: هو لطفيل وممن نسبه إلى عمر ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٨.
والشاهد في الإيضاح: ٦٨، وشرح أبياته لابن يسعون: ١٩، والأشموني ٢/١٠٥، والعيني: ٣/٢٣، والهمع: ١/٦٦.

(١) ديوان امرىء القيس: ٣٩ من قصيدته التي أولها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

والشاهد في الكتاب: ١/٤١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/٣٨ وشرحها لابن خلف: ١/٤٧، والمقتضب: ٤/٦٧، والإيضاح: ٦٧، وشرح شواهده لابن يسعون: ٢٣، وشرحها للقيسي: ١٣، والخصائص: ٢/٣٨٧، والإنصاف: ٨٤، والمقرب: ١/١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٨، ٧٩، وشرح الكافية: ١/٧٣، والخزانة: ١/١٥٨.

والجوابُ: أمَّا الشِّعرُ فعنهُ جوابان:

أحدُهما: أنَّه لا حجةَ فيه، لأنَّ الخلافَ بيننا في الأَولية لا في عَدَمِ الجَواز، ونحن نقولُ: هو جائزٌ، ولا يَدُلُّ الشِّعرُ على أكثرَ من الجوازِ.

والثاني: أنَّ قولَه «الخرد» إنَّما أُعمل فيه الأول، لأنَّ القوافي منصوبة فترجح عنده إعمال الأول لحفظ القافية، وكذلك «نَعَبَ الغُرابا» وأمَّا بيتُ امرىءِ القَيس فإنَّ النَّصب فيه يفسد المعنى، وذلك أنَّ غرضه تعظيم شأنه، وأنَّه لو كان يسعى لأمر ناقص لكان يَكفيه القليلُ من المالِ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى ولذلك قال بعده:

*ولكنَّما أَسعى لمجدٍ مؤثَّل[1] *

وإنَّما يجوزُ الأمران فيما لا يُحيل المعنى، قولهم: «يُفضي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر»، قلنا: ذلك جائزٌ إذا كان في الكلام ما يُفسره كقوله تعالى: ﴿حتَّى تَوارَتْ بالحِجاب﴾[2] يعني الشَّمسَ، ولم يَجْرِ لها ذكرٌ وكذلك ﴿كل من عليها فان﴾[3] وها هنا يفسر المضمر ما بعده، وكذلك أيضاً جازَ نعم رجلاً زيدٌ فإنَّ الفاعلَ مضمرٌ لمَّا كان في الكلامِ ما يفسِّرُه. وأمَّا تقدمُ العامل فإنَّه يَقتضي المَعمول لا مَحالةَ ولكنْ اقتضاءُ الثاني لمعموله أشدُّ لمجاورتِه إياه وقُربه منه، وقد أَجرت العربُ كثيراً من أحكام المجاور على المجاور له حتى في أشياءَ يُخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم[4]: «حِجْرُ ضبٍّ خربٍ» وكقولهم[5]: «إني لآتية بالغَدايا

---

(١) الديوان: ص (٣٩).

(٢) سورة (ص): آية: ٣٢.

(٣) سورة الرحمن: آية: ٢٦.

(٤) هذا القول في كتاب سيبويه: ١/١٢٧، والخصائص: ١/١٩١.

(٥) قال الأزهري في التهذيب: ٨/١٧٠ قال ابن السكيت: إنِّي لآتية بالغدايا والعشايا =

والعَشايا»، والغَداةُ لا تُجمع على غدايا، ولكن جازَ من أجلِ العَشايا وهو كثير[1]، وقولهم: «خَشَّنتُ بصدره وبصدرِ زيدٍ» ليس مما نحن فيه لأنَّ الفعلَ الذي هو خشنت لا يتعدَّى بنفسه في أكثرِ الاستعمال، ولما عدَّاهُ بالباء كان الأولى أن يُعيده، وعلى أنَّ هذه الرواية معارضة بالرِّواية الأولى وهي التي ذكرناها في حجتنا.

وأمَّا مذهبُ الكسائي فبعيدٌ، لأنَّه يلزمُ منه أن يكونَ الفعلُ بلا فاعلٍ وهذا بعيدٌ في الاستعمالِ والقياسِ.

واللَّه أعلمُ بالصَّواب..

= أرادوا جمع الغداة فاتبعوها العشايا لازدواج الكلام وإذا أفرد لم يجز ولكن يقال غداة وغدوات شرح أدب الكاتب للجواليقي: ٤٠٥.

(١) من قوله: وقد أجرت العرب.... إلى قوله وهو كثير يوجد هذا النص في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي: ١٥٢/١ وهو موافق لما جاء في مخطوطتنا موافقة حرفية دون أي تغيير وقد صرَّح السيوطي بنقله هذا النص من (التبيين).

obeikandl.com

٣٥ ـ مسألة [إبراز الضّمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة](*)

اسمُ الفاعلِ والصّفةُ المشبهة به إذا جَريا على غيرِ من همالة وَجَبَ إبرازُ الضميرِ فيهما(١).

وقالَ الكوفيون لا يجبُ ذلك.

وصورتُهُ قولك: «هندٌ زيدٌ ضاربتُه هِيَ» لا بدّ من «هِيَ» عندنا، وعندهم لا يلزمُ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٢٣، وشرح اللمع ورقة: ٤٣ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٧ ـ ٦٥، وهي المسألة رقم (٨) وعنوانها هناك «القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه». واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: ٥، ٧٥ فصل الأسماء والمسألة في الكتاب: ٢٤٣/١، والمقتضب: ٩٣/٣، ٩٤، ٢٦٢، ٢٦٣، والإيضاح: ٣٨ والخصائص: ١٨٦/١، ١٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٣١٤/١، وشرح الكافية: /٨٧، ١٦/٢، والتّصريح: ١٩/١، والخزانة: ٤١٠/٢.

(١) ورد هذا النص في الأشباه والنظائر للسُّيوطي مرتين الأُولى في الجزء الأول ص: ٦١، والثانية في الجزء الأول أيضاً ص ٢٣٣: مع بعض الاختلاف قال في الأشباه: «إذا جَرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من همالة وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريين وأسقط لفظه (به) من (المشبه به) ووصل هذا النص بقوله: لأنهما فرعان على الفعل ولم يشر إلى أن هناك كلاماً ساقطاً بين النصين ونسب النصين إلى كتاب التبيين.

لنا فيه طريقان:

أحدُهما: أن اسمَ الفاعلِ[1] والصّفة المشبهَة به فَرعان على الفعلِ في العملِ وَتَحمُّلِ الضَّميرِ، وقد انضمّ إلى ذلك هُنا جريانُه على غيرِ من هوله فقد انضمّ فرعٌ إلى فرعٍ، والفرعُ يقصرُ عن الأصلِ، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثَر القُصور، ويمتاز الفرعُ عن الأصلِ.

والطريقُ الثَّاني: أن تركَ[2] إبرازِ الضَّميرِ[3] يُفضي إلى اللَّبس في بعضِ المَواضع[4] واللَّبسُ يزولُ بإبْراز الضَّميرِ، فيجبُ أن يبرزَ نفياً لِلّبس، ثم يطردُ البابُ فيما لا يلبس[5] كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد وتعد، وأعد فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يَعد، وكذلك يُكرم وتُكرم، ونُكرم محمول على أكرم، ومثال ذلك قولك: «زيدٌ أخوه ضاربه» فإن «ضاربه» يجوزُ أن يكونَ للأخِ فيكون جارياً على من هوله، لأنَّ «أخوه» مبتدأ، «ضاربُه» خبره، والضَّربُ لزيدٍ ولا يحصلُ الفصل بينهما إلا بإبراز الضمير.

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، فمن السماع قراءةُ بعضهم[6] ﴿ إِلَىْ

---

(١) هذا النص نقله السيوطي في الأشباه والنظائر وقرنه بنص أول المسألة وحذف ما بينهما كما تقدم ويبدؤه بقوله: لأنهما فرعان... وينهي ما نقله السيوطي بقوله: «ويمتاز الفرع عن الأصل» وأسقط السيوطي لفظه «هنا» من قول االمؤلف: «وقد انضم إلى ذلك هنا...».

(٢) ورد هذا النص في كتاب الأشباه والنظائر: ١/٢٣٣ منقولاً عن التبيين إلى قول المؤلف: «محمول على أكرم» والنص فيه بعض المخالفة.

(٣) في الأشباه والنظائر: «إبرازه».

(٤) زاد في الأشباه والنظائر: نحو زيد عمر وضاربه هو».

(٥) زاد في الأشباه والنظائر: نحو زيد هند ضاربته هي».

(٦) صاحب هذه القراءة (ابن أبي عبلة) في الكشاف: ٣/٢٧١، والبحر المحيط:

طَعَامٍ غَيرِ نَاظِرِيْنَ إِنَاه﴾[1] بالجر في غير، وهو جار على طعام ولم يقل ناظرين أنتم، ومن السَّماع قولُ الشَّاعِرِ[2]:

تَـرى أَربـاقَـهـم مُـتَـقَـلّديْـهَـا كمـا صَـدِيَ الحَـديدُ على الكُماةِ

وقال آخر[3]:

وإنَّ امـرءاً أفضَى إليـكَ ودونَـه من الأرضَ مـومـاةٌ وبَيـداءَ سَمْلَقُ
لَمحقـوقـةٌ أن تَستَجِيْبي دَعـاءَة وأن تَعلمي أنّ المعـانَ المُـوفَّقُ

ولم يقل: مُتقلديها هم، ولا محقوقة أَنت.

ومن القياس أن اسمَ الفاعلِ والصفةَ يعملان عملَ الفعلِ، والفعلُ لا يجب فيه إبراز الضمير، كذلك ما يعمل عمله، وكذلك إذا جرى على من هوله لا يبرز ضميره، كذلك هاهنا.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فالقراءةُ المذكورةُ فيها بعيدةٌ [عن] الصّحة، وإنّما جوَّزها من هو على مذهبهم في ذلك، فلا تكونُ حُجَّةً على مُخالِفيهم.

= ٢٤٦/٧، وفتح القدير: ٢٩٧/٤. واسمه إبراهيم ابن أبي عبلة من القراء العشرة، ترجمته في غاية النهاية: ١٩/١.

(١) سورة الأحزاب، آية: ٥٣.

(٢) البيت مجهول القائل، وهو في الإنصاف: ٥٩.

(٣) البيتان للأعشى ميمون بن قيس، وهما من قصيدته التي مدح بها المحلق ومطلع القصيدة قوله:

أَرِقْتُ وما هَذا السُّهادُ المُؤَرِّقُ وما بِيَ مِنْ سُقْمٍ وما بِيَ مَعْشَقُ

وهما في ديوانه: ٢٢٣، ورواية البيت الأول فيه:

وإن امرءاً أَسرى إليك ودونَهِ فَيَافٍ تَنُوفاتٍ وبَيْداءَ خَيْفَقُ

وروي البيت الثاني «أن تستجيبي لصوتِهِ». في الإنصاف: ٥٨، والخزانة: ١٥٥/١، ٤١٠/٢، وابن الشجري: ٣٧/١، واللسان (خفق). والشاهد فيهما أوضحه المؤلف، وهو أنه لم يبرز الضمير وقد جرى الوصف على غير من هوله.

وأما الشّعرُ فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره: ترى أصحاب أرباقها فحذَف المُضاف وأبقى المُضاف إليه وشَواهده كثيرةٌ[1]. وأمَّا البيتُ الآخرُ فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضاً؛ لأنَّ قولَه: «أنَ تَستَجِيْبي» هو الفاعِلُ الظّاهِرُ والتقدير: لمحقوقه استجابته، والهاء في «دعاءَه» عائدةٌ عليه.

أمَّا القياسُ على الفعلِ فغيرُ مستقيمٍ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ الفعلَ هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل واسم الفاعل ليس كذلك.

والثاني: أن الضمائرَ في اسم الفاعل والمَفعول غيرُ مستحكمة ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظاً، بل هي على صورةٍ واحدةٍ في كلِّ حالٍ وإنّما يُقْضَىٰ بالضمائر فيها حُكماً بخلافِ الفعلِ فإن ضميرَ التَّثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ يظهرُ فيها لفظاً نحو ضربا وضربوا وضربن، فعندَ ذلك يُستغنى عن إظهارها في مسألتنا.

والله أعلمُ بالصَّواب..

---

(١) أورد ابن الأنباري كثيراً من الشواهد التي فيها حذف المضاف، أورد آيتين وخمسة أبيات وقولهم: (الليلة الهلال) ثم قال: بعد ذلك والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى.

٣٦ ـ مسألة [الفعلُ هو العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ][*]

العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ الفعلُ.

وقالَ بعضُ الكوفيين العاملُ في المفعولِ الفعلُ والفاعلُ معاً[١].

ومنهم من قالَ: الفعلُ عاملٌ في الفاعلِ، والفاعِلُ عاملٌ في المفعولِ[٢].

ومنهم من قالَ: كلُّ واحدٍ منهما معمولُ معناه[٣].

وحجَّة الأولين: أنَّ الفعلَ مؤثِّرٌ في الفاعِل والمفعولِ جميعاً؛ لأن به يتغيرُ حالُ الاسمِ، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعلِ إلى المفعولِ وذلك على حَسَبِ تأثيره فيهما، وبهذا الاعتبار اشتُقَّ لما يسند إليه

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٢٧، ٢٨ وشرح اللمع: ورقة: ٤٥ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٧٨ ـ ٨٣ وهي المسألة رقم: (١١) وعنوانها هناك: «القول في عامل النصب في المفعول» واليمني في ائتلاف النصرة مسألة رقم: (٩) في فصل الاسم، والمسألة في أسرار العربية: ٨٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٠، والتصريح: ١/ ٣٧٤، وهمع الهوامع: ١/ ١٥٩، ١٦٥.

(١) هذا مذهب الفراء انظر الهمع: ١/ ١٦٥، والأشباه والنظائر: ١/ ١٥٥.

(٢) صاحب هذا الرأي هو هشام بن معاوية، الهمع: ١/ ١٦٥.

(٣) صاحب هذا الرأي هو خلف الأحمر، المصدر السابق والإنصاف: ٨١.

الفعلُ فاعل وكذلك اشتُقَّ منه المَفعول، وتصرُّف الاسمين منه دليلٌ ظاهرٌ على تأثيره فيهما وإذا أَثَّر فيهما في المَعنى أَثَّر فيهما إعراباً، لأنَّ الإعرابَ تابعٌ للمعنى.

واحتجَّ الآخرون أنّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ يدلُّ على ذلك اثنا عشر وَجْهاً[1] قد استوفيتها في «اللُّباب»[2] و«شرح اللُّمع»[2]، وإذا كانا كذلك كانا عاملين في المفعول[3]، فالعامل هنا مجتمعٌ من شيئين جاريين مجرى شيءٍ واحدٍ، وصارا كما قالوا في الخبر: يرتفع بالابتداء والمبتدأ وفي جوابِ الشَّرطِ: ينجزمُ بأنْ والفعل.

وقال بعضُهم: لو كان الفعلُ وحده عاملاً في المفعول لم يَجُز الفصل بينهما، وقد جاز ذلك فإن الفاعل يفصل بينهما.

والجوابُ: أمَّا جعلُ الفعلِ والفاعلِ كالشيءِ الواحدِ فلا يوجبُ ذلك أن يكونا كشيءٍ واحدٍ في كلِّ وجه، أَلا تَرى أنَّ المفعولَ يجوزُ أن يقعَ بين الفعلِ والفاعلِ نحو ضرب زيداً عمرٌو، ولو كانا شيئاً واحداً لم يَجُزْ وكذلك الفصل بينهما بالظرف، وإذا كانا كالشّيءِ الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عملِ الفعلِ في المفعول، ويدلُّ على فسادِ ما ذهبوا إليه أنَّ الفعلَ يعملُ في الفاعلِ، ولو كان كجزءٍ منه من كل وجهٍ لم يَعْمَلْ فيه؛ لأنَّ بعض الكلمةِ لا يعملُ في بعضها.

---

(١) استدل ابن الأنباري على ذلك بسبعةِ أوجهٍ ولكن ابن الأنباري والعكبري معاً أخذا هذه الأوجه من سرّ صناعةِ الإعراب لابن جني: ١/٢٢٥ ـ ٢٣١ ولم ينبها على ذلك. ذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/٦٤.

(٢) انظر ثبت مؤلفات أبي البقاء، وقد أورد العكبري في كتاب اللباب: ورقة: ٢٧، ٢٨ هذه الوجوه كلها، وفي شرح اللمع ورقة: ٤٥ أورد بعضها.

(٣) في الأصل (عاملاً في المفعولين) ولعل الصواب ما أثبتناه لضرورة التطابق.

أمَّا مَنْ ذَهب إلى أن العاملَ فيهما المعنى[1] فحاصِلُه راجعٌ إلى مَذهب البَصريين، لأنَّ معنى الفَاعل والمفعول حاصلٌ من الفعلِ، فإن أراد ذلك فقد حصلَ الوِفاق، وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ ذلك يُفضي إلى عملِ الشيءِ في نفسه، وذلك أنَّ الاسمَ لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً إلا بنسبة الفعل إليه، فيلزم منه معناه، ولا يجوز أن يكون معنى الشيءِ عاملاً فيه، إذ لو كان كذلك لكان العملُ في جميعِ الأَسماء واحداً، لأن معناه لا يَختلف، ولأنَّ ذلك يُفضي إلى أنَّه لا حاجة إلى موجب الإعراب، إذ الإعراب قائمٌ بالمعرب، وإذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج إلى أمر آخر وذلك لا قائل به.

والوَجهُ الثاني: أنَّك ترَفع قولك: «ماتَ زيدٌ» بـ«مات»، وزيدٌ في المعنى مفعولٌ وكذلك: جُرب زيدٌ، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن تنصب الجميع، ويدل على فسادِ مذهبهم أنَّك تفصل[2] بأن مع الفصل بينهما، وبين اسمها بالظرف نحو: «إنَّ في الدّارِ زيداً» ودلالة هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّكَ نصبتَ بها مع الفصل.

والثاني: أنَّكَ نصبتَ بأن وحدها، لا بها وبالظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده ـ مع ضعف الحروف عن الأفعال ـ فكيفَ لا يعملُ الفعلُ الذي هو الأصل القوي وحده؟.

والله أعلم بالصَّواب..

---

(١) هو مذهب خلف الأحمر كما تقدم، ورده ابن الأنباري في الإنصاف: ٨١ بقوله: «وأما ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنى الفاعلية والمفعولية فظاهر الفساد... إلخ».

(٢) كذا في الأصل ولعل الصواب: «تنصب». =

٣٧ ـ مسألة [الاشتغال][*]

قولك: زيداً ضربته على رأي من نصب زيداً، النصب فيه بفعل مقدر دل عليه المذكور.

وقال بعض الكوفيين[1]: هو منصوب بنفس ضربته.

وحجة الأولين: أن ضربت يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب زيد، فوجب أن يقدر له ما ينصبه وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور، يدل على ذلك أنك لو

(*) ذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة رقم: ٩٨، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٢/١٠٥، ٤/٢٤٨.
كما ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: ٨٢، ٨٣ وهي المسألة رقم: (١٢) وعنوانها هناك: «القول في ناصب الاسم المشغول عنه». واليمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٢) فصل الفعل، وانظر كتاب سيبويه: ١/٥٥، والمقتضب: ٢/٧٦ والمقرب: ١/٨٧، والتسهيل: ٨٠، وابن الناظم: ٩١، وابن عقيل: ١/٤٤، والتصريح: ١/٣٥٠، وهمع الهوامع: ٢/١١٤ والصبان: ٢/٥٧.

(١) صاحب هذا الرأي هو الكسائي في همع الهوامع: ٢/١١٤، والضمير عنده ملغى وذكر ابن عقيل رأياً ثانياً للكوفيين وهو أن الفعل الموجود عمل فيهما معاً قال: «ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل في ضمير اسم ومظهره. ونسب السيوطي هذا الرأي إلى الفراء، انظر همع الهوامع: ٢/١١٤.

رفعت زيداً في هذه المسألة جاز، وكان هو الأقوى، ومن المعلوم أن ذلك لم يجز إلا لتمام الكلام بقولك ضربتُه، وإذا كان في نفسه تامّاً لم يكن له عمل فيما قبله.

واحتجَّ الآخرون بأن الهاء هي زيد في المعنى، وإنما ذكرت للبيان وإلا فهو في المعنى كقولك: «زيدٌ ضربتُ» ولو قالَ ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بضربت فكذلك إذا أتى بالهاء، على جهةِ البَيان والتَّوكيد ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك: «ضربت أباك زيداً» هو بضربت لما كان زيدٌ هو الأَبُ في المعنى.

والجوابُ: أنَّ الهاء وإن كانت هي زيداً في المعنى فهو اسم له موضع في الإعراب، وذلك يوجب أن يكون لها عامل، ولا عامل إلا ضربت هذه، فلا يبقى لها معمول آخر، بخلاف قولك: ضربتُ أباك زيداً، لأن زيداً بدل من الأب، والبدلُ لا يصحُّ في مسألتنا، ثم يَبطل مذهبهم بأنَّك تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك: زيدٌ ضربتُ أَخاه، لأن الضَّربَ لم يقع بزيدٍ فيضطر هاهنا إلى تقدير ناصب آخر، كأنك قلت أهنت زيداً ضربت أخاه فالمانعُ[1] هنا كالمانعِ في مسألتنا؛ لأنَّ المانعَ ثَمَّ امتناع تَعدّى الفعل إلى المُظهر والمُضمر معاً، والمانعُ هنا امتناعُ تَعدى ضَربتُ إلى زيدٍ إذا لم يكنْ واقعاً به، بَلْ بشيءٍ من سَبَبِهِ وكذلك الهاء في ضربته هي من سبب زَيْدٍ، ويَدلُّ عليه أنك تقول زيداً لست مثله فتنصب زيداً ومحال أن ينتصب بلست، وإنّما ينتصبُ بمحذوفٍ تقديرهُ خالفتُ[2] زيداً فهذا كلُّه يُؤيد ما ذكرنا.

والله أعلم بالصواب..

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) انظر هذا الرأي منسوباً إلى العُكبَريّ في التصريح: ١/٣٠٧.